الفصل الثالث

أثر تحقيق الحكم الراشد في معالجة النزاعات الداخلية

المبحث الأول: مناهج معالجة النزاعات الداخلية

المبحث الثاني: أثر تحقيق الحكم الراشد في معالجة النزاعات الداخلية

المبحث الثالث: تحديات الحكم الراشد في العراق

المبحث الأول: مناهج معالجة النزاعات الداخلية

لقد ظهر تنوع واتساع في نظريات التدخل في حل النزاعات، ويرى أن جهود فض حل النزاعات يجب أن تبدأ في المراحل المتعددة المصاحبة للنزاعات، وقد تبدأ أحيانا قبل بدء النزاع نفسه لمنع اندلاعها، ويجب الاستمرار على هذه الجهود حتى في أشد أوضاع القتال بين الأطراف، وتشمل هذه الجهود أحيانا قوات حفظ السلام وتقديم المساعدات الإنسانية، حيث تعتبر ضرورية لمساعدة الاطراف على التخلي عن نهج العنف أثناء عملية النزاع، وتستمر تلك الجهود خلال تسوية النزاع ومن ثم الوصول الى مرحلة اصلاح النزاع والذي يرافقه ما يعرف ببناء السلام[1]، وسوف نبحث هنا مناهج معالجة النزاعات وعمليات السلام المصاحبة لها كما في الشكل رقم (٧).

الشكل رقم (٧) تصور عام لمناهج حل النزاعات

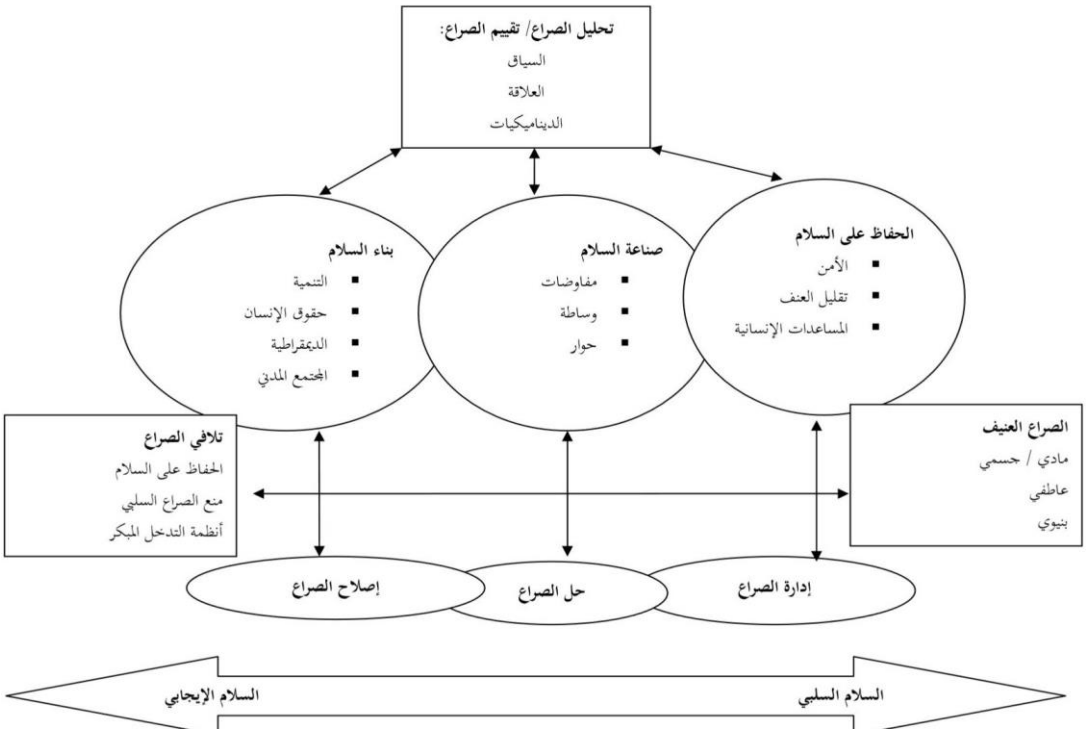

المصدر: زياد الصمادي، حل النزاعات نسخة منقحة للمنظور الأردني، برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، كوستاريكا، ٢٠٠٩، ص ١٠.

[1] محمد أحمد عبدالغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء الأول، الجزائر، ٢٠٠٣، ص ٣٧.

إدارة النزاعات (Conflict Management)

ان تقنية إدارة النزاع تتعامل مع النزاعات، وبتصور غير طموح لمعالجتها جذريا، فخلال عقود مضت أصبح هنالك تصور بأن إدارة النزاع تهدف الى تقليل، أو ايقاف مظاهر العنف والتصعيد فيه، دون توقع أو أمل بمعالجته بشكل كامل، ويري كثير من الباحثين بأن النزاعات العنيفة لها نتائج وتبعات عدة، ليس من السهل التخلص منها، كونها ترتبط بخلافات حول القيم والمصالح والاهداف ضمن المجتمعات المختلفة، وكونها تعمق الخلافات وتكرس النتائج يصعب تفاديها، ويرى هؤلاء الباحثون بأن محاولة حل مثل هذه النزاعات جذريا أمر غير واقعي، وأفضل ما يمكن فعله هو إدارة تلك النزاعات واحتواؤها، واحيانا منع العنف، واستئناف العلاقات السياسية بين الأطراف بشكل طبيعي، وبذلك فان إدارة النزاع تهدف الى احتواء مظاهره العنيفة، وتقديم حلول وتسويات مؤقتة[1].

ونعني بإدارة النزاع الجهود الرامية لمنع التصعيد والحد من آثاره السلبية، وبخاصة النزاعات العنيفة، وتوجيه هذه الجهود لتخفيض النزاعات واحتوائها، ونادرا ما يتم حلها بشكل كامل، ويمكن أن تتبع تلك التطورات إعادة توجيه القضية، أو إعادة تشكيل الانقسامات بين الأطراف المتنازعة، وقد تؤدي الى إعادة ظهور قضايا أو مظالم سابقة، ولذا فإن إدارة النزاعات تكون عملية مستمرة ونشطة دائما في المجتمعات.

فهي تلك الإجراءات والعمليات التي تستخدم للتعامل مع الاختلافات، والمواقف تجاه قضايا النزاع بدون حلها، بل تهدف الى تغيير وضع التفاعلات النزاعية من السلوك السلبي أو المدمر، الى السلوك الإيجابي أو البناء[2].

وهناك مجموعة متنوعة من التقنيات تستخدم في جهود إدارة النزاع، ومن بين أبرزها:

أولا: جمع الأطراف المتنازعة بهدف التوصل إلى اتفاق مشترك.

ثانيا: تدخل الطرف الثالث او الحكومات بشكل مباشر لفرض قرار على الأطراف المتنازعة.

ثالثا: تنفيذ برامج ومبادرات وهياكل مؤسسية جديدة (كالانتخابات) لمعالجة بعض النزاعات.

رابعا: تضطر الأطراف المتنازعة لاستخدام وسائل لاحتواء أو حل النزاع معدة مسبقا.

---

[1] د. أحمد جميل عزم، تحويل الصراع، "اقتراب غير صفري" لإدارة نزاعات ما بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، مركز الاهرام للدراسات، القاهرة، العدد١٩٠، اكتوبر ٢٠١٢، ص٦٥.

[2] سامي إبراهيم الخزندار، المصدر السابق، ص ٧٣.

خامسا: استخدام الاكراه من قبل الطرف الثالث اما للقضاء على الخوف أو لغرسه لطرف معين أو لجميع المشاركين في نزاع ما، من أجل تحقيق الاستقرار.

وينبغي ألا ينظر إلى إدارة النزاعات على أنها عملية بسيطة أو منظمة أو سلسة، ويجب على القائمين بالمهمة أن يتغلبوا على حالة الفوضى الشديدة المصاحبة للعملية أحيانا كثيرة، وغالبا ما تدار النزاعات من قبل المجتمع الذي تحدث فيه مباشرة، وعندما يصعب تحقيقها، أو عندما تكون النزاعات على المستوى الوطني، تضطلع الحكومة بتلك المهمة، إذا لم تكن طرفا في النزاع، وفي الحالات الاخرى، تضطلع المنظمات الدولية وبمهمة إدارة النزاع[1].

وفي عملية إدارة النزاع ينبغي الاخذ بنظر الاعتبار عامل الزمن كونه العامل الاساسي في العملية، وكلما تم تأجيل وتأخير طلبات الأطراف المتنازعة دون التعامل بشفافية معها، فقد تخلق ازمات داخلية وتثير العداوات السابقة، وتزيد من حدة التشنجات التي تنعكس سلباً على تحسين الاداء لمنهجية ادارة النزاع ومنظومة العمل.

ويمكن لإدارة النزاع أن تصبح العملية الأساسية للتقليل من أخطار النزاع والأزمات المرافقة لها، وبناء قدر كبير من الثقة بين الأطراف، وقد تساعد أيضا في التقليل من معاناة الاطراف سواء نظريا أو عمليا، بل وتطمح الى أكثر من ذلك، حيث تسعى للتأثير على الخلافات الأساسية بين الأطراف المتنازعة[2].

وبهذا فان مفهوم ادارة النزاع يتخذ الطابع العملي باتخاذ الإجراءات السياسية والعسكرية، بما يحقق الإبقاء على النزاع عند مستويات أقل تصعيدا من خلال تشجيع وبناء عوامل الثقة بين أطراف النزاع والحد من عوامل الهدم، في محاولة لتسويته بصورة نهائية في مراحل لاحقة، ومثال ذلك ما قام به الاتحاد الافريقي في تسوية النزاع بين شمال وجنوب السودان حول بعض المناطق والحدود المتنازع عليها[3].

---

(1) Christopher E. Miller, Op. Cit. p.24.

(2) د. بيتر فالنستين، المصدر السابق، ص ٢٠.

(3) عمر عبدالحفيظ شنان، المصدر السابق، ص ٣٥١.

مبادئ ادارة النزاع:

وهنالك مبادئ للتعامل مع النزاعات وادارتها نذكر من بينها[1]:

١. محدودية الأهداف: لا بد لأطرا ف النزاع أن يدركوا صعوبة تحقيق جميع الاهداف بدفعة واحدة، ولذلك لابد من بلورة المطالب، والبدء بأهداف مرحلية لحين بلوغ الهدف النهائي والذي يعتبر جوهر جميع المطالب.

٢. عدم احراج الخصم: لم يعد ضمن اليات إدارة النزاعات ما يمكن اعتباره انتصارا شاملا على الطرف الاخر، وبجولة واحدة، الا في حالة الثورة الجماهيرية الشاملة التي تتفق فيها جميع التيارات، كما حدث في بعض الدول العربية ضمن ما سمي بالربيع العربي (مثل تونس ومصر)، لذا يجب منح الخصم خيارات مناسبة لكي يخرج من النزاع بما يحفظ له ماء الوجه، وعدم دفعه لاستعمال القوة لتجنب الهزيمة.

٣. منح الخصم وقتا مناسبا للتفكير الإيجابي: وهي متصلة بالنقطة السابقة، فالوقت الضيق قد يحدث مزيدا من الارتباك، وقصور في الرؤية لدى الخصم وقد يلجا للحلول التي تضر بجميع الأطراف.

٤. التصعيد التدريجي بالمطالبات: من خلال جعل كل الخيارات مفتوحة، ثم البدء بالخيار الادنى فالأعلى، فلا جدوى من اختيار المطلب الاقوى في البداية، حيث لو فشل ذلك الخيار في إلزام الخصم، فانه لا يبقى الا تنفيذ التهديدات والتي لن تكون مناسبة.

٥. توسيع نطاق التشاور للوصول للحلول الناجعة للمشاكل، لان التشاور يساعد على الوقوف على حسابات تكلفة القرار المتخذ، بالاعتماد على أسس مراجعة دقيقة مع المشاورين.

٦. احكام سيطرة قيادة الأطراف المعنية على القرار: وذلك بالقيام بإدارة النزاع بنفسها دون فسح المجال لأفراد قد يدفعون الأمور باتجاهات غير مرغوب فيها.

٧. توسيع قاعدة الدعم اللازم للقرار: من خلال توسيع دائرة الحلفاء على مستويين:

اولا: المستوى الداخلي، بإدامة الزخم خاصة في الاحتجاجات والمظاهرات من أجل الوصول الى الاجماع الوطني او قريبا منه.

---

(1) سامي الجنابي، الانتفاضة وإدارة الصراع-٣مفهوم الصراع وادارته، موقع كتابات، شباط٢٠١٣، متاح على الانترنت: https://kitabat.com/2013/02/13 ، اخر زيارة ١٠-١١-٢٠١٧.

ثانيا: على المستوى الخارجي، للحصول نوع من التأييد الدولي للقضية، وكسب التعاطف الإقليمي او الدولي باتجاه القضية.

٨. بناء نظام للحصول على معلومات وافية: للاطلاع على التطورات والمواقف الحقيقية وغير المعلنة عند الخصم للاستعداد لمواجهتها بما يعادلها والتحضير للأسوأ.

حفظ السلام (Peace keeping)

إن مفهوم حفظ السلام يشير إلى التدابير والبرامج التي تنفذ أثناء النزاعات لغرض تخفيض أو إزالة مظاهرها، وتوجيه اثار تلك النزاعات وتفاعلاتها إلى درجات من اللاعنف يمكن من خلالها الوصول إلى استكشاف أساليب ناجعة وعملية لحل النزاع أو إصلاحه، وهكذا فان الغرض من حفظ السلام ليس بالضرورة حل النزاع من جذوره، بل هو يهدف الى إستعادة حالة اللاعنف(١).

ويعتبر التحدي الأمني من أهم التحديات التي تواجه تحقيق الإستقرار في بناء الدولة، وإن الأمن والسلم الأساسيين سواء توفرت من قبل الدولة أو بمساعدة دولية هما ضروريان للمجتمع الخارج من النزاع، لتوفير بيئة سياسية ملائمة، ولضمان إيصال المساعدة الدولية، ويجب أن تتمثل الأهداف الرئيسية فيها لدعم العملية السياسية وإعادة تشكيل نظام سياسي سلمي ومستقر(٢).

وعمليات حفظ السلام هي تقنية تهدف إلى الحفاظ على السلام وإن كان هشاً، بعد وقف القتال، وتقدم المساعدة لتهيئة الأجواء لتنفيذ الاتفاقات التي تتحقق بجهود صانعي السلام، ولقد تطورت عمليات حفظ السلام على مر السنين من الاقتصار على النموذج العسكري لمراقبة وقف إطلاق النار والفصل بين القوات بعد الحروب بين الدول، إلى نموذج معقد وذي أهداف وأبعاد واسعة وبمشاركة العديد من العناصر "الجيش والشرطة والمدنيين"، تعمل معا للمساعدة في إرساء أسس لسلام مستدام(٣).

وتعتبر بعثات الأمم المتحدة المكلفة بعمليات حفظ السلام ضرورة ملحة في حالات وجود الهياكل السياسية الهشة غير القادرة على توفير انتقال سلمي ومنظم للسلطة، ويتم التلاعب بالسكان

---

(1) زياد الصمادي، المصدر السابق، ص٤٨.

(2) United Nation, Report of the Secretary-General on peacebuilding in the immediate aftermath of conflict, UN Doc No: A/63/881, S/ 2009/304, 11 June 2009, p7.

(3) United Nations, Department of Peacekeeping Operation, United Nations Peacekeeping Operations, Principles and Guidelines, New York, March 2008, p18.

المدنيين والضعفاء، وكذلك عندما يزداد حدة الغضب والميل للانتقام بين السكان المحليين الذين يشتكون من الفقر والحرمان نتيجة المنافسة على الموارد النادرة، وهكذا يستمر النزاع المسلح بالاشتعال وتزداد المعاناة، وقد يؤدي العجز عن السيطرة على هذه النزاعات وحلها إلى نزاعات أكبر وتأخذ مساحات أوسع، فقد أظهرت الأحداث التاريخية تسبب الحروب الأهلية في البلد الواحد في زعزعة استقرار البلدان الإقليمية المجاورة لها، والانتشار في أرجاء تلك المناطق[١].

وتعتبر رؤية الأمم المتحدة أن حفظ السلام هو مرحلة سابقة للوصول الى عملية صنع السلام، عكس الكثير من الادبيات العربية، التي ترى أن المرحلة الأولى تبدأ بصنع السلام بين الأطراف المتنازعة، من قبل طرف ثالث بملك القوة على فرض ذلك على الطرفين[٢].

حل النزاعات (Conflict Resolution)

حل النزاعات أو تسوية النزاعات تشير الى معالجة النزاع وانهاءه بشكل كامل، من خلال معالجة جذوره في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والنفسية، فهي تقنية لا تكتفي بالسيطرة على العنف المسلح، بل تتخطاه لتعالج الأسباب الكامنة وراء اندلاعه، وقد تستغرق وقتا، ويدرك أطراف النزاع خلاله اضراره المستقبلية ومدى إرتفاع تكلفته[3].

ولذا فهو منطق أكثر طموحا من إدارة النزاع، ويؤمن بأن حل النزاع، حيث يقول الباحث والمتخصص في دراسات السلام بيتر فالنستين ان "حل النزاع يتضمن توقعا بأن يواجه أطراف النزاع بشكل مشترك جوانب الخلل لديهم، وأن يجدوا طريقا لحلها"، ويقول أحد رواد هذا الحقل جون بيرتون بان "النزاع يتم حله، فيما إذا كانت النتيجة تحقق كليا حاجات ومصالح الأطراف ذات العلاقة، ويتحقق هذا الوضع، عندما يتوافق الأطراف كافة على استغلال ومشاركة المورد محل الخلاف، بحيث تؤدي إلى ارضاء الجميع وتنسجم مع قيمهم ومصالحهم[4].

وينطوي حل النزاعات على اعتراف الأطراف المتنازعة بمصالح بعضها البعض واحتياجاتها ووجهات نظرها، واستمرار وجودها، وتحدد النماذج الأكثر فاعلية الأسباب الكامنة وراء النزاع ومعالجتها، من خلال الحلول التي تكون مرضية للطرفين، وإدامة الذات، والاستدامة،

---

(1) فهيل جبار جلبي، ضمانات حقوق الإنسان في مجتمعات ما بعد النزاع، رسالة ماجستير، مقدمة إلى فاكلتي القانون والإدارة، سكول القانون، جامعة دهوك، ٢٠١١، ص ١٤٥.

(2) سامي ابراهيم الخزندار، المصدر السابق، ص ٨٩.

(3) عمر عبدالحفيظ شنان، المصدر السابق، ص ٣٥١.

(4) د. أحمد جميل عزم، المصدر السابق، ص٦٦.

ويمكن أيضا أن يمارس حل النزاعات من خلال مجموعة متنوعة من التأكيدات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التعاون، وعدم المواجهة، وعدم التنافس السلبي، والتوجه الإيجابي، وتوجد تحديات خطيرة عندما تفضل الأطراف في بعض الأحيان، استمرار النزاع على حلها، لأسباب مختلفة، وفي مثل هذه الحالات، يمكن أن يكون دور الأطراف الخارجية حاسما في إيجاد توازن القوى، أو فرض عقوبات أو حوافز، أو العمل كوسطاء محايدين أو ميسرين، ولا تتناسب تقنيات حل النزاعات مع جميع النزاعات[1].

وقد دلت دراسات عديدة أجريت في بلدان مختلفة على أن فرص تسوية المنازعات السياسية بالطرق السلمية تزداد بزيادة الإنتاج الوطني الاجمالي، اذ ان هناك ترابطا إيجابيا ما بين التطور الاجتماعي-الاقتصادي وبين التسوية السلمية للمنازعات السياسية، لأن التطور الاقتصادي يؤدي الى القضاء على حالة العوز أو التقليل من تأثيراتها، لأن قلة الموارد المتوفرة من جهة وكثرة الحاجات من جهة أخرى، فضلا عن سوء التوزيع في الثروة، يولد نزاعات عنيفة، وتوترات شديدة، وتناقضات اجتماعية حادة بين الفئات المختلفة في المجتمع[2].

صنع السلام (Peace Making)

صنع السلام هي تلك الجهود الدبلوماسية التي تهدف لإنهاء العنف بين الأطراف المتنازعة، وتشمل استراتيجيات صنع السلام: التفاوض والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، ويتم التفاهم على الحاجات المستقبلية لأطراف النزاع وتحديد التزاماتهم[3]، وهو أسلوب توافقي لحل النزاعات ويتم ممارسته بتدخل جهة وغالباً ما تكون دولية بين الأطراف المتنازعة وتعتبر الطرف الثالث، تهدف إلى الحفاظ على النظام وليس للتصدي للعنف الهيكلي، وبالتالي قد ينتج عنها اتفاقات لا تعالج الأسباب الكامنة للنزاع[4].

ومع التسليم بضرورة وضع حد للاقتتال وانهاء المعاناة في النزاعات المسلحة، فانه ينبغي أن تثبت المفاوضات أسس السلام والعدل، ويجب أن يتحمل وسطاء السلام مسؤولية المساهمة في

---

(1) Christopher E. Miller, op.cit, p.25.

(2) د. صادق الأسود، المصدر السابق، ص٢٤٢.

(3) Beatrix Austin and others, 20 notions for theory and practice, Berghof Glossary on Conflict Transformation, Berlin, 2012, p60.

(4) Ronald J. Fisher, The Potential For Peacebuilding, peace & change, Conference on Peace Research in History & the Consortium on Peace Research, vol 18, Issue3, july 1993 ،pp 249,250.

إنهاء الأعمال العدائية، وفي الوقت نفسه الترويج للحلول المستدامة، مع التزامهم الكامل بالمبادئ الجوهرية للنظام القانوني الدولي.

ان منهج صنع السلام هي عملية أو استراتيجية، تهدف الى خروج أطراف النزاع من حالة العنف، أو الاعمال المسلحة، الى اتفاقية سلام طوعية، أو الوصول الى إطار عمل سلمي مشترك، ينهي حالة العنف السائدة أو المعلنة بينهما[1].

ويتطلب من الطرف الثالث عادة توجيه وارشاد الأطراف المتصارعة لاتخاذ افضل الخيارات، فينبغي تعزيز معرفة الأطراف بالمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وكذلك القانون الدولي الإنساني والخيارات المتوفرة لتنفيذها، بحيث يمكن للأطراف اتخاذ خيارات مدروسة وموجهة نحو تحقيق حاجات تنموية مشتركة، من خلال إجراء مشاورات مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة ولاسيما الضحايا ومنظمات المجتمع المدني والنساء، ويجب تعزيز عملية توطيد السلام وحفظه، من خلال اقناع الأطراف بأن المظالم قد يتم جبرها من خلال المساءلة، وإنشاء هياكل شرعية، وينبغي توجيه الأطراف كذلك للتوافق على تدابير تسهم في تفكيك أسباب الإفلات من العقاب والعنف، مثل تفكيك الجماعات المسلحة غير الرسمية، وإلغاء قوانين الطوارئ، والتحقيق مع المسؤولين عن إنتهاكات حقوق الإنسان[٢].

ويركز صنع السلام على إستعادة العلاقات الإيجابية بين أطراف النزاع من خلال التركيز على القيم المشتركة واحترام الطرف الآخر وتقاليده، ويمكن أن تؤثر الثقافة السائدة على عملية صنع السلام وقد تختلف بالتسمية والأسلوب المتبع، لكنها تشترك في التركيز على حل المشكلات، والسعي نحو علاقات مستقبلية جيدة، ومبنية على التفاهم، بدلاً من الثأر على الأفعال الماضية التي سببت النزاع، وصانعوا السلام يكونون من الأشخاص المحترمين في المجتمع والجديرين بالثقة[3].

تحويل النزاعات: (Conflict Transformation)

ان تحويل النزاعات او (اصلاح النزاعات) هو منهج جديد في التعامل مع النزاعات ظهر إثر الانتقادات التي وجهت إلى منهج حل النزاع، وتنطلق مدرسة تحويل النزاع - التي ظهرت في

---

(1) سامي إبراهيم الخزندار، المصدر السابق، ص ٨٨.

(2) United Nation, Nuremberg Declaration on Peace and Justice, UN Doc NO: A/62/885, 19 June 2008, p 5.

(3) - Suvi Hynynen Lambson, Peacemaking circles, Center for Court Innovation, New York, 2015, p.1, 2.

تسعينيات القرن العشرين - من أن حل المشاكل التي تسبب النزاع غير ممكن، وهو أمر معقد، ولذا يجب التأثير في السياق المحيط بالنزاع، وتغييره، وقد يتم تغيير أطراف النزاع كذلك، ويدعو هذا المنهج إلى التعامل مع الجذور الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية للنزاع، والعمل على تحويل الطاقة السلبية الخاصة بالعنف والحرب إلى تغيير إيجابي في المجتمع في المجالات الاجتماعية والسياسية[1].

ان الترجمة الحرفية للمصطلح الإنكليزي وهو "تحويل النزاع"، لا تعبر عن المقصود من هذا المصطلح، فيشير الكثير من الباحثين الى استخدام مصطلح" إصلاح النزاع" بديلا عن الترجمة الحرفية، فهو يسمح بتفهم كافة أبعاد المعنى المقصود، وهو إصلاح العلاقة بين الأفراد، وإصلاح العناصر المحيطة، وإصلاح النفس، بما يؤدي الى الخير لكل الأطراف، وقد يحمل المعنى الإسلامي للمفهوم وهو " الصلح خير"، فيفسر الصلح بإنهاء الحرب، وقيل الصلح هو السلم، وعموم هذه الدلالات اللغوية تشير الى وجود عملية صلح جذري، وتعايش سلمي، وتعاون بين الأطراف[2].

وتحويل النزاع يهدف الى احداث التغييرات في المسائل التالية المتعلقة بالنزاع: السياق العام أو تأطير الوضع، والأطراف المتنازعة، والقضايا المطروحة، والعمليات أو الإجراءات التي تتحكم في المأزق، أو الهياكل التي تؤثر على أي منها، وقد يحدث تحول في النزاعات من خلال النتائج غير المقصودة للإجراءات التي تتخذها الأطراف الداخلية أو الخارجية للنزاع، غير أنه يمكن أيضا إجراء محاولات متعمدة للتحول، ويهدف هذا الأخير إلى إيجاد فرص لتسوية المنازعات أو إدارة النزاعات، وفي نهاية المطاف تعطي نتائج أكثر إنصافا، وخاصة عندما يكون النزاع معقدا أو مستعصيا أو يواجه مأزقا يصعب التغلب عليه، ويتطلب التحول من النزاعات أن تغير الأطراف المتنازعة استراتيجياتها السابقة في التعامل مع الخلاف، أو تجنبه من أجل تنفيذ اساليب جديدة لتحسين الحالة[3].

وتعد أفكار نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتغيير الأنظمة، وأفكار ما يعرف بـ "تدريس السلام" في المناهج التعليمية هي بعض الأمثلة على استراتيجيات تحويل النزاع، والتي هي محور

---

[1] د. منير محمود بدوي، المصدر السابق، ص٦.

[2] سامي إبراهيم الخزندار، المصدر السابق، ص ٨٤.

[3] Christopher E. Miller, op.cit, p24.

الكثير من برامج الجمعيات غير الحكومية، والجهات الأوروبية والأمريكية، المانحة في مناطق، مثل الشرق الأوسط والدول العربية.

هذا المنهج يتحقق من خلال وضع أسس ومبادئ تحكم المراحل اللاحقة للنزاع السياسي في المجتمع، ويمكن تلخيصه بعدد من النقاط[1]:

١. العمل على تعريف أطراف النزاع، ويتضمن تمثيل جميع الأطراف الموجودة داخل العملية السياسية، مع اتاحة الفرص المتكافئة، على أن يتم الاتفاق على أمرين رئيسيين، الأول: ما هي الأسباب التي تلغي أهلية طرف ما من المشاركة، من نوع معاداة هذا الطرف لقيم أساسية مثل الانتخابات، والحرية، وتداول السلطات، والأمر الثاني مدى الدور المسموح لقوى خارجية بأن تكون جزءا من أطراف النزاع بواسطة التمويل، أو الرعاية السياسية والأيديولوجية.

٢. ضرورة تجاوز بعض النزاعات أو قضايا الخلاف الموروثة من العهد الماضي، والعمل على تغيير بيئة التفاعل السياسي، والاتفاق على سبل إدارة النزاع وحله، في النواحي المتعددة.

٣. تكريس منهج الحلول غير الصفرية في الحياة السياسية، من خلال مبدأ تداول السلطات، وعدم إلغاء طرف، سواء باسم الدين أو الحرية أو لأي أسباب اخرى، ووضع المحددات القانونية والسياسية التي تؤكد هذا المبدأ.

٤. ترسيخ العمل على الحلول البديلة للصراعات، بواسطة القانون، والسياسة، والتفاوض، بدلا من العنف، والمواجهة، وإلغاء الآخر.

بناء السلام: (Peacebuilding)

يطلق مفهوم " بناء السلام " لوصف طائفة واسعة من المهام والعمليات لما بعد الصراع، وقد خلصت دراسة حديثة أجرتها الأكاديمية الدولية للسلام إلى أن "مفهوم بناء السلام قد اصبحت مظلة تشمل دون تمييز الإشارة إلى الدبلوماسية الوقائية، والتنمية الوقائية ومنع النزاعات وتسويتها، وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع"[٢]، ومن الناحية المثالية، يتفق معظم المراقبون بان إنشاء بيئة مستقرة وسلام مستدام نقطة نهاية كل جهود بناء السلام.

---

[1] د. أحمد جميل عزم، المصدر السابق، ص٦٨.

(2) Andrea Warnecke and Volker C. Franke, Sustainable conflict transformation an analytical model for assessing the contribution of development activities to -

أن بناء السلام هو أسلوب تعاوني يحاول إنشاء هياكل للسلام الدائم تزيل الأسباب الكامنة للحرب وتقدم بدائل لها، وبناء آليات لحل النزاعات ضمن تلك الهياكل للتعامل مع الأهداف المتعارضة[١].

ولقد اشتهر مفهوم بناء السلام خلال العقد الأخير من القرن العشرين، حيث نشأ كمنهج وبرنامج للسلام في مواجهة النزاعات التي تلت الحرب الباردة اي بعد عام (١٩٩٠)، ودخلت ضمن برامج الأمم المتحدة كمبدأ جوهري، وكان للأمين العام للأمم المتحدة آنذاك السيد (بطرس بطرس غالي) دور كبير في ابراز مفهوم "بناء السلام" في المجتمع الدولي، سواء كمفهوم أو ممارسة وذلك عندما أدخل في تقريره "برنامج للسلام" عام (١٩٩٢) تعريفاً وخططاً متعلقة ببناء السلام[٢].

وقد مثل ذلك التعريف تطوراً للمفهوم حيث يركز على أهمية معالجة الدوافع الكامنة وراء النزاعات، لتلافي أية انتكاسات محتملة في تلك المجتمعات، فقد لخص تعريفه لبناء السلام ما بعد النزاعات بـ (العمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز ودعم السلام لتجنب الارتداد إلى حالة النزاع)[٣].

وان كان بناء السلام يعتبر تسمية حديثة نسبيا ولكنها تستند على فكرة قديمة، حيث تشير إلى برامج طويلة المدى تهدف إلى بناء مجتمعات تتمتع بالسلام والاستقرار، وبهذا المعنى هنالك علاقة وثيقة بين مفهومي التنمية وبناء السلام، فكلاهما ينشدان تحقيق الهدف نفسه، والذي يتلخص بمساعدة المجتمعات المتأذية سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا لإعادة بناءها وإصلاح الجوانب المتضررة فيها، وقد يكون بناء السلام مكملا لعملية التنمية من خلال بناء وإعادة توجيه أنشطة ومشاريع التنمية، وتهيئة الظروف التي تفضي الى إعادة الاعمار وانشاء مؤسسات اجتماعية وسياسية واقتصادية وقضائية جديدة تعطي دفعة قوية للتنمية.

---

peacebuilding, International Journal of Peace Studies, Grassroots Publishing Company, Vol 15, No 1, March 2010, p5.

(1) Ronald J. Fisher, op.cit ،pp 249,250.

(2) Teresa Almeida Cravo & Tor Krever, The prioritisation of rule of law support from a peacebuilding perspective, NOREF Report, August 2012, p2.

(3) United Nation ,An agenda for peace, paragraph (21), UN Doc No: A/47/277, S/24111, 17 June 1992, p5.

غير أن ما يميز بناء السلام هو التركيز على بناء العلاقات بين الأطراف المختلفة، والتفاعل بين النشطاء في مجال بناء السلام العاملين مع منظمات المجتمع المدني المحلية وشركاءهم الدوليين أثناء إنجاز بناء السلام في مراحله المختلفة[١].

وللحد من النزاعات المسلحة يتطلب توحيد الجهود الدولية تحت إشراف الأمم المتحدة من أجل بناء مؤسسات شرعية لهذه المجتمعات، وخاصة لتلك الحالات التي تنهار فيها الحكومة وتشكو من فقدان المرافق العامة والمؤسسات سواء منها المدنية أو العسكرية، حيث يقوم المجتمع الدولي بتقديم المساعدة الفنية للتحضير لعمليات الانتخابات ومراقبتها لضمان الأمان والحياد ليتم من خلالها بناء نظام ديمقراطي يحقق طموحات وتطلعات تلك الشعوب[٢].

وبمعنى أوسع فان بناء السلام ينطوي على التحول نحو مزيد من العلاقات السلمية وهياكل الحكم، وهي عملية طويلة الأجل لمعالجة الأسباب الجذرية والآثار الناتجة من النزاع، وتسوية الخلافات، وتطبيع العلاقات، وبناء المؤسسات التي يمكن أن تدير النزاع دون لجوء الأطراف إلى العنف[٣].

وبهذا يتضح بأن بناء السلام هو مجموعة الأعمال والجهود، التي يتم إتخاذها لضمان عدم الانزلاق إلى النزاع والعنف مجدداً، في المجتمعات الخارجة من النزاع من خلال معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع، وذلك بإجراء تغييرات في البيئة التي شهدت النزاع، لإعادة بناء بيئة جديدة تقل فيها المتناقضات التي دفعت الأطراف إلى النزاع، وتعزيز عوامل الثقة بينهم، وتنمية القدرات الوطنية لإدارة نتائج النزاع، ولوضع أسس للتنمية المستدامة في البلد[٤].

وينطوي السلام الداخلي المستدام على تحديات معقدة جدا، فهي لا تعني انتهاء كل النزاعات داخل المجتمع، بل تعني معالجة النزاعات التي من الطبيعي ان يتعرض لها المجتمع بالوسائل

---

(1) John Paul Lederach et al, Peacebuilding, A Caritas Training Manual, Caritas Internationalis, second edition, 2002, p5.

(2) د. علي رضا عبد الرحمن رضا، مبدأ الاختصاص الداخلي أو المجال المحجوز للدولة في ظل التنظيم الدولي المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ص٤٥٨،٤٥٩.

(3) Dan Snodderly, Glossary of Terms for Conflict Management and Peacebuilding, United States Institute of Peace, First published 2011, pp 40,41.

(4) د.حسن نافعة، دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين في ظل التحولات الراهنة، ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن وجهة نظر عربية، تحرير جميل مطر وعلي الدين هلال، مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٦، ص ص ١٢٥-١٢٦.

السلمية، من خلال بسط سيادة الدولة، وتحقيق الحكم المبني على المشاركة، وفي كثير من الحالات تكون الاستراتيجية الفعالة لتحقيق الهدف هو تقديم المساعدة للأطراف المتحاربة، لنقل كفاحها السياسي، والاقتصادي، من ميادين القتال الى أطر مؤسسية تمكنها من الانخراط في التسوية السلمية، وتمنحها الفرصة للتعامل مع نزاعات أخرى محتملة في المستقبل بنفس الاليات واتخاذ نفس النهج، ويجب أن تبدأ عمليات بناء السلام ببناء المؤسسات، وتعزيز الحكم الراشد، وسيادة القانون، وأن تتوصل الأطراف لتطوير مؤسسات شرعية عريضة القواعد[1].

منع النزاع (Conflict Prevention)

ان مفهوم منع النزاعات أو تلافي النزاعات أو المنع الوقائي للنزاعات، هو مفهوم وقائي يعمل على للحيلولة دون اندلاع النزاعات أو الحيلولة دون تصاعده، ويستند في أصله على عدد من الإجراءات الوقائية التي تتعامل مع موقف نزاعي معين يحتمل تصاعد أعمال العنف فيه، وبهذا فان المفهوم وثيق الصلة بمفهومي الدبلوماسية، ويذكر بعض الباحثين شروطا لازمة لإنجاح جهود منع النزاعات ومن أهمها وجود شبكة انذار مبكر، وضرورة توفر الدعم المالي لتنفيذ خطوات حفظ السلام، وتوفر الرغبة في التسامح والعفو بشأن الضحايا والخسائر البشرية التي تكبدها أطراف النزاع بالإضافة الى وجود قاعدة بيانات كافية حول النزاع بشكل عام [2].

وقد تعاظم الاهتمام بنهج منع النزاع، في أعقاب النزاع بين البوسنة والهرسك عام ١٩٩٢، ورواندا عام ١٩٩٤، وأماكن أخرى في العالم، نتيجة لانتشار النزاعات الداخلية العرقية، والدينية، ووجد المهتمون بمعالجة النزاعات، أن من الأجدى درء النزاع قبل وقوعه، ومن هنا نشأ التفكير في الية الانذار المبكر، حيث تسهل هذه الالية معالجة الازمة الكامنة، قبل أن يستفحل الى الازمة الحادة أو العنف الجماعي، وبقول قائد قوة حفظ السلام في رواندا، أنه كان يمكن تجنب كارثة المذابح الجماعية ضد التوتسي عام ١٩٩٦، لو تمكنت الأمم المتحدة من نشر قوة قوامها خمسة الاف جندي[3].

ان منع النزاع لا يهدف الى تحقيق واقع بشري خالي من النزاعات، وانما يهدف الى تعليم المجتمعات والافراد المعرفة والمهارات التي تساعدهم وتؤهلهم للتعامل مع النزاعات بطريقة سليمة

---

(1) مجلس الامن الدولي، تقرير الأمين العام، لا انسحاب بدون استراتيجية، وثائق الأمم المتحدة، s/2001/394، نيويورك، ٢٠ابريل ٢٠٠١، ص٣.

(2) عمر عبدالحفيظ شنان، المصدر السابق، ص٣٥٠.

(3) د. محمد أحمد عبدالغفار، المصدر السابق، ص٢٥٠.

وإيجابية، تؤدي الى اشباع مصالح وحاجات الأطراف بدون عنف أو تصعيد، وهذا يتطلب ترسيخ مناهج إدارة وحل وتحويل النزاعات، وإيجاد الظروف الملائمة لتحقيق العدالة في تحقيق مصالح الأفراد والمجتمعات، وتوفير طرق معالجة النزاع الفعالة[1].

الدبلوماسية الوقائية (Preventive Diplomacy)

هي الاستراتيجية التي تهدف لمنع حدوث نزاع بين أطرافه، أو درء نزاع موجود، من أن يصل الى مرحلة التصعيد، ويتحول الى نزاع مسلح، أو الحد من انتشاره، اذا اندلع فعليا، ويتمثل بمعنى اخر في تهدئة التوترات قبل أن تتحول الى نزاع مسلح، أو احتواءه بسرعة اذا اندلع، بمعنى وقف التصعيد، ثم السعي لغور جذوره الرئيسية وحلها، فهي تتطلب إجراءات ترمي الى بناء الثقة، وتتطلب كذلك توفير قاعدة واسعة من المعلومات، تكون بمثابة اليه للإنذار المبكر، أو قد تتضمن ارسال بعثات تقصي الحقائق، في مناطق النزاعات وقد يترتب على تقاريرها ارسال قوات لحفظ السلام فيها، أو انشاء مناطق منزوعة السلاح[2].

الإنذار المبكر Early Warning

ان القدرة على توقع النزاعات المحتملة وتحليلها، يعتبر ضرورة لاتخاذ إجراءات فعالة وحكيمة لمنعها، حيث أن مؤشرات العنف الأولية تشمل القمع السياسي المتزايد، وانتهاكات حقوق الانسان، واستخدام الاعلام للتحريض، والتوجه نحو اقتناء الأسلحة، وقد يصل الامر الى التخطيط والقيام بارتكاب العنف الجماعي، وصانعو السلام يجب أن يتحروا الأسباب التي تقف وراء الظواهر تلك، ومدى قدرتها على احداث العنف، ويجب أن لا يسمح صانعوا القرار بتدهور الظروف الماثلة امامهم، بل عليهم تحين الفرصة التي تساعدهم على تفادي العنف، والتعامل مع الأطراف بحكمة وحذر[3].

ولابد لنا في النهاية ان نشير الى ان النزاعات تأخذ توجهات ملتفة ومعقدة، ويتطلب التحليل المستمر لها، لتحديد أنسب الوسائل للتدخل بناءا على فعاليات واحداث كل فترة، فهي لا تتبع طريقة مستقيمة دائما، تبدأ بالتوتر، ثم العنف، ثم مناهج الحل التي مر ذكرها[4].

---

(1) زياد الصمادي، المصدر السابق، ص٥١.

(2) د. محمد أحمد عبدالغفار، المصدر السابق، ص٣٠٣.

(3) المصدر نفسه، ص٢٨١.

(4) زياد الصمادي ، المصدر السابق، ص٥٢.

ونستنتج مما سبق بأن معالجة النزاعات الداخلية تتطلب معرفة المناهج المختلفة للتعامل مع النزاعات حسب مراحلها المتعددة، وأنه ليس هنالك الية محددة لمعالجة النزاعات، وان اختيار أي منهج يتطلب تحليل حالة النزاع، ومعرفة أسبابه، وأن التدخل في النزاع لا يحقق دائما حلا للمشكلة من جذوره، بل يمكن فقط إيقاف العنف ومنع التصعيد واحتواء الأزمة.

وتبين لنا أيضا بأن مناهج التدخل في معالجة النزاعات، تتوافق مع مناهج تحقيق السلام، وأن إدارة النزاعات الداخلية ترتبط ارتباطا وثيقا بمرحلة حفظ السلام، كما أن منهج حل النزاعات الداخلية لها صلة وثيقة بمرحلة صنع السلام، ولا يمكن تحقيق منهج تحول النزاعات الا من خلال عملية بناء السلام، وان من أهم الوسائل لتفادي النزاعات هو تطبيق منهج الدبلوماسية الوقائية وجهاز الإنذار المبكر.

المبحث الثاني: أثر تحقيق الحكم الراشد في معالجة النزاعات الداخلية

ان اغلب علماء الاجتماع في الغرب يميلون لإعطاء النزاع وظيفة بناءة طالما أنه يبين حدود الجماعات ويدعم وعي الجماعة والشعور بالذاتية ويساهم في التكامل الاجتماعي وبناء وتطور المجتمعات واقتصاداتها، ويميل أصحاب نظرية اللعبة والاستراتيجيون ومحللوا صناعة القرار الى تأكيد عقلانية العناصر المكونة للنزاع والمتمثلة في الرغبة والتخطيط لكسب أو تحقيق هدف معين، ومع ذلك فانهم يوافقون على التأثير الهام الذي تلعبه العوامل غير العقلانية والتصورات الخاطئة في حسابات الأطراف الذين يستخدمون الحرب أو الثورة[1].

وتؤكد التجارب البشرية بأن الدول التي تتمتع بنسبة عالية من الحكم الراشد أقل عرضة للعنف وأقل عرضة للفقر، وفي هذا المبحث ندرس العلاقة بين الحكم الراشد والمناهج المستخدمة لمعالجة النزاعات الداخلية، وكما هو واضح في المخطط التالي شكل رقم(٨).

الشكل رقم (٨) العلاقة بين الحكم الراشد والمناهج المستخدمة للتعامل مع النزاعات

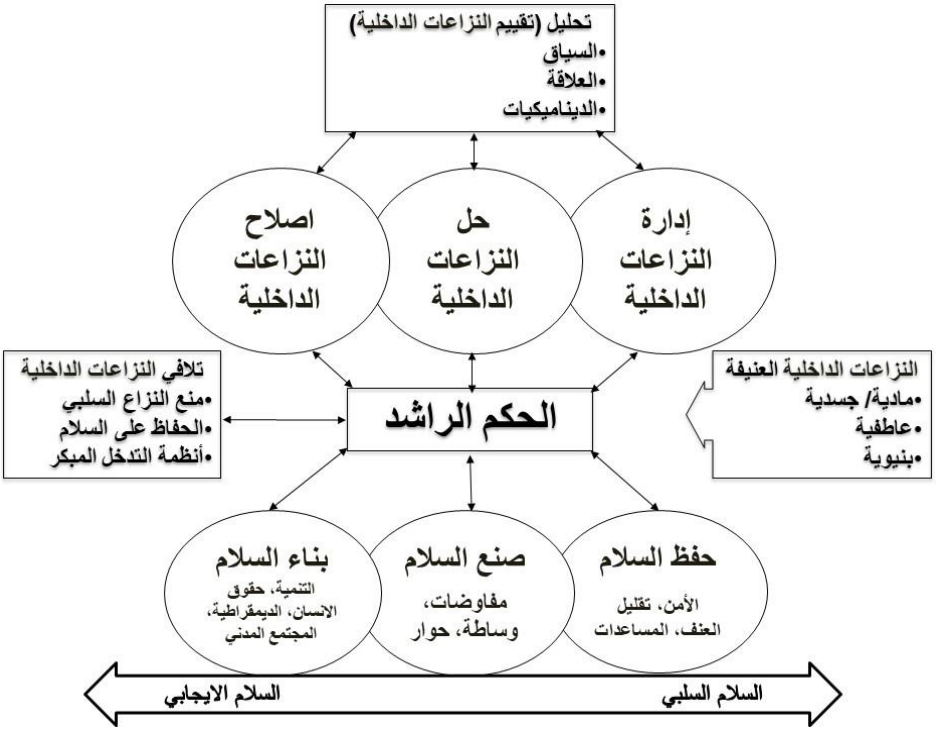

المصدر: الشكل من تصميم الباحث (بتصرف) نقلا عن: زياد الصمادي، المصدر سابق، ص١٠.

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، المصدر السابق، ص١٤٥.

الحكم الراشد وإدارة النزاعات الداخلية

لترسيخ ممارسات الحكم الراشد، في المجتمعات التي تشهد نزاعات داخلية، يجب العمل على توفير الحد الأدنى من الامن، والتوصل المبدئي للسلام، ولا يعني ذلك ضرورة انتهاء النزاع، فاتفاقات السلام عادة تنص على فترات انتقالية، الغاية منها بناء دولة منيعة، عن طريق ترسيخ شرعية الحكم، وفعاليته، وتحقيق التنمية، وتكون عادة اتفاقا بين القادة، ثم تصبح عملية تفاعل واسعة بين المواطنين والدولة[1].

وتعتبر الديمقراطية من إحدى آليات إدارة النزاعات الداخلية في مجتمعات ما بعد النزاع، لأنها تقدم بديلاً عن الالتجاء إلى استخدام العنف من خلال فسح المجال امام المنافسة الحرة حول الأفكار، والقيم، والمبادئ، والمصالح التي يرغب المواطنون تحقيقها، في اطار اللعبة الديمقراطية، فبدل حل الخلافات المجتمعية عن طريق العنف، سيتم اللجوء إلى آليات عقلانية، يدافع كل طرف عن مصالحه من خلالها، بدون انتهاك لحقوق المواطنين الآخرين حيث من حقهم، تأسيس الجمعيات والانضمام إليها، وحرية التعبير عن الرأي، والمشاركة في عمليات التصويت، وشغل المناصب العامة في الدولة، واجراء انتخابات حرة ونزيهة[2].

ولو نظرنا الى اتفاقيات السلام المبرمة منذ انتهاء الحرب الباردة، نجدها تسعى لإدارة المعضلات الأمنية التي تترتب على عملية الانتقال حالة من الحرب الى حالة السلام، من خلال خمسة اجراءات[3]:-

أ-نزع الأسلحة ودمج المسلحين في جيش واحد مشترك.

ب- وضع ضمانات محددة للزعماء.

ج- الحرص على وجود ممثلين دوليين مثل قوات حفظ السلام.

د- اقتراح تقاسم السلطة، او السلطة المشتركة.

ه- منح العفو للزعماء والضباط والعملاء.

---

(1) الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الإسكوا)، رقم التقرير E/ESCWA/ECRI/2009/3، ٢٢ ابريل ٢٠٠٩، ص٧.

(2) إيليانا غوردون، سلسلة أوراق الديمقراطية "التعايش في ظل الاختلاف"، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، العدد ٢، بغداد، ٢٠٠٥، ص٢١.

(3) د. بيتر فالنستين، المصدر السابق، ص ٢٠٦.

وهنا لابد من الإشارة الى خطا الاحتلال الأمريكي في العراق عام ٢٠٠٣م، بإصدار قرارات اجتثاث البعث وغيرها من القرارات بدل العفو، والتي تسببت بالإضرار بمصالح مئات الالاف من المواطنين، واستخدم بشكل مبرمج ضد شريحة من الشعب وهم العرب السنة، بدل ان يتم فقط معاقبة المسيئين والذين تلطخت أيديهم بالدماء، ولذلك التجأ عشرات الالاف منهم الى الانتماء لتنظيمات معادية للاحتلال ومن بعدها للدولة نفسها.

في حين أن تجربة إقليم كوردستان عام ١٩٩٠ بعد انتفاضة الشعب الكوردستاني ضد حكم حزب البعث، كان عكس ذلك تماما، ومع الانتقاد الشديد لقرار الجبهة الكوردستانية (الجبهة التي جمعت الأحزاب الكوردستانية لاستلام زمام الأمور في منطقة كوردستان بعد انسحاب القوات العراقية منها)، حيث قررت العفو العام عن جميع العاملين في الأجهزة الأمنية والحزبية في زمن نظام حزب البعث الا من ثبت تورطه في جرائم، والذين تم تقديمهم الى محاكمات قانونية، وهذا القرار فتح الباب امام الجميع للعودة الى الصف الوطني ومنعت إراقة الدماء بين صفوف المواطنين، ومنع حرمان اية شريحة من المجتمع.

ومن المهم القول بأن حفظ السلام هو أحد أساليب إدارة النزاعات، حيث أن إدارة النزاع تهدف الى تطبيق أساليب تساعد الأطراف على التعامل بطريقة غير عنيفة، ويتم دعم مهارات حافظي السلام، في التعامل مع مختلف الثقافات، والاهتمام بالأقليات والمستضعفين، وبخاصة النساء والأطفال، وتهدف بالدرجة الأولى الى توفير الامن وتقليل العنف وتقديم المساعدات الإنسانية[1].

وفي البلدان الخارجة من النزاعات، يجب ان يصبح الحكم الراشد وسيلة لربط أنشطة الإغاثة والمساعدات الإنسانية وإعادة البناء بعملية التنمية، فمرحلة النهوض وإعادة البناء بعد النزاعات توفر فرصة فريدة لإعادة النظر في الممارسات السابقة، وإعادة صياغة الخطط الإنمائية للمستقبل، ومن الضروري بناء القدرات وتعزيز مقومات الحكم الراشد، واعتماد منهج المشاركة في التخطيط واتخاذ القرار بهدف ضمان التزام كافة الأطراف المعنية بتنفيذ الأنشطة[2].

ومن هنا نستنتج بان تطبيق المعايير الدولية للحكم الراشد والتي سبق أن بحثناها في الفصل الأول، تركز في المقام الأول على توفير الاستقرار السياسي وغياب العنف، والتي هي أولى مراحل ادارة النزاعات الداخلية، وعمليات حفظ السلام كما أوضحنا أعلاه، فبالتالي يتبين لنا ان

---

[1] زياد الصمادي، المصدر السابق، ص٤٩.

[2] الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المصدر السابق، ص١٣.

للحكم الراشد دورا فاعلا في تحقيق حفظ السلام بين أطراف النزاع، ومتى ما نفذت برامجها في هذا المجال، فانه سوف يحد من النزاعات العنيفة ويحتويها، ليتم بعد ذلك توجيه السلوك المدمر للأطراف الى السلوك البناء، وينتقل بالنزاع الى المرحلة اللاحقة والتي هي حل النزاع وما يرافقه من مهام صنع السلام.

الحكم الراشد وحل النزاعات الداخلية

ان السلام الدائم لا يتحقق إلا من خلال عقد إجتماعي بين أطراف النزاع، يشعرهم بوجود روابط مشتركة من الحقوق والواجبات فيما بينهم، والتمتع بالفوائد الناتجة عن قيام دولة قوية، تتعامل معهم جميعاً وفق مبدأ المساواة، بغض النظر عن العرق أو الدين أو المنطقة التي ينتمون إليها، وأن إستقرار هذه الدولة من مصلحتهم لذلك يتوجب عليهم الدفاع عن السلام في ظل دولة يشعرون بالانتماء الحقيقي لها[1].

وتعتبر الدولة الطرف الأساسي من الناحية النظرية للقيام بحل النزاعات الداخلية وتسويتها، حيث تبين أغلب تحليلات العلوم السياسية بان الدولة تعتبر المستخدم الشرعي الوحيد للعنف الجسدي في المجتمع، ولذا تعتبر طرفا رئيسيا في حالة نشوب أي نزاع في المجتمع، ولا تقتصر مميزاتها بسيطرتها على القوة، بل هي تحتكر كذلك ما يتعلق بالأراضي والمال، بالإضافة الى الايدولوجيات، بسيطرتها على مؤسسات التعليم والتربية[2].

وعلى الحكومات الراشدة أن تحرص على إحلال سيادة القانون بعد انتهاء النزاعات الداخلية والعنف، والذي يتطلب اصلاح القطاع الأمني، وكذلك القطاع القضائي، في عملية تعرف بالعدالة الانتقالية في البلدان الخارجة من النزاعات، ومن الضرورة بمكان تطوير أطر فعالة، مع مؤشرات قابلة للتقييم، والمعلومات المستمدة من هذه المؤشرات، تساعد في التوصيات على صعيد السياسات العامة، واجراء الإصلاحات اللازمة لإحلال سيادة القانون[3].

---

[1] الأمم المتحدة، الجمعية العامة، لجنة بناء السلام، رقم التقرير A/67/765، ٢٠١٣، ص١١.

[2] د. بيتر فالنستين، المصدر السابق، ص ٩٦.

[3] الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المصدر السابق، ص٥.

ومن الأساليب الشائعة التي تستخدم لحل النزاعات[1]:

- **التفاوض Negotiation**

وهو الجهد الذي يقوم به أطراف النزاع أنفسهم لحل النزاع، وعادة يتخذ الشكل المباشر، بدون تدخل طرف ثالث، وأحيانا يتخذ شكل المفاوضات الغير المباشر، وتتحقق عندما يتولى طرف ثالث، نقل اقتراحات الأطراف لبعضها البعض، وذلك عندما تكون العلاقات بين أطراف النزاع متأزمة، والنزاع في حالة التصعيد، يصعب لقاء الأطراف وجها لوجه، ودور الطرف الثالث يكون فقط نقل الرسائل ولا يعمل كوسيط بين الطرفين، ويجب أن نشير الى ان ليس كل نزاع قابل للتفاوض، بسبب المعتقدات الدينية والعرقية، وكذلك المتعلقة بالجرائم الجنائية.

- **الوساطة Mediation**

هي العملية التي يقوم به طرف ثالث مستقل عن أطراف النزاع، ويتسم بالحيادية لمساعدة أطراف النزاع لحل منازعاتهم، وشرعية الوسيط وأسلوب تدخله لمساعدة الأطراف، يختلف باختلاف الثقافات والمجتمعات، ويجب أن تتطبق بناء على واقع وقيم المجتمع، وتعتبر من الوسائل الفعالة في المنازعات السياسية والاجتماعية وكذلك الاقتصادية، ونجحت كثيرا في المنازعات الدولية كذلك، وهو يوفر مناخا متعقلا هادئا، يسمح للأطراف بتقييم مصالحهم وحاجاتهم، وكيفية تحقيقها بأسلوب سلمي ومرض للأطراف.

- **التحكيم Arbitration**

وهو أسلوب يقوم به طرف ثالث يناط به مسؤولية اصدار قرارات ملزمة بعد فحص وتقييم النزاع، ويلزم اطرا فالنزاع باتخاذ خطوات لحل النزاع فيما بينهم، وهو أقرب وسائل التدخل في النزاع الى النظام القضائي، ولكن تميزه يكون بسرعته في حسم القضايا وأنه أقل رسمية من النظام القضائي.

والحكم الراشد يهدف الى بناء مؤسسات سياسية قوية، وان للمؤسسات السياسية هذه أبعادا أخلاقية كما أن لها أبعادا بنيوية، والمجتمعات ذات المؤسسات الضعيفة لا تمتلك القدرة على الحد من الافراط في الرغبات الشخصية والانانية الضيقة، وان الاخلاق تتطلب الثقة، والثقة تفترض قابلية الاستشراف، وقابلية الاستشراف تتطلب أنماطا منتظمة ومؤسساتية من السلوك، ولا يمتلك

---

[1] زياد الصمادي، المصدر السابق، ص ص ٥٥، ٥٧، ٦٠.

المجتمع الوسائل اللازمة لتحديد وتحقيق المصالح العامة، ما لم تمتلك مؤسسات سياسية قوية، فبالتالي القدرة على إيجاد مؤسسات سياسية هي القدرة على خلق مصالح عامة[١].

والحكم الراشد يتطلب فهم السياق المنهجي، لوضع استراتيجيات بناء المؤسسات، ويشمل ذلك، تحديد مسببات النزاعات الداخلية، والياتها، والحلقة التي يدور فيها، والعوامل التي تؤدي الى تصعيده، ويجب أن تستخدم الوساطة كأسلوب لتحليل النزاعات، وحلها بين الأطراف، والنتيجة النهائية لبناء المؤسسات ليست حالة جاهزة، لأنها عملية مستمرة، لذا يتطلب بناءها استراتيجيات متماسكة، ومتناسقة في عملية بناء الدولة، والحرص على اعتماد نهج المشاركة، واجراء حوار مفصل مع أصحاب المصلحة لضمان شفافية العملية وفعاليتها[2].

ويعتبر التكامل القومي من أهم الأهداف التي يجب ان تحققها الحكومات الراشدة كالية لتجنب النزاعات، في المجتمعات التي تعاني من الانقسامات المتعلقة بالأسس العرقية، واللغوية، والدينية، والطائفية، أو في حالة وجود تصدع إجتماعي طبقي، أو اقتصادي، وترتبط عملية التكامل القومي بهدف أسمى، وأكبر، وهو بناء الأمة والدولة، بحيث يتجه فيه ولاء المواطن للدولة بالدرجة الأولى، وليس للكيانات الأخرى التي تقع دونها، كالهويات الفرعية، أو الشعور بالانتماء لأمة يقع جزء منها خارج الدولة[3].

ويجب معالجة الانقسامات الاثنية، داخل هياكل المؤسسات العامة، التي تعوق في الكثير من الحالات جهود اصلاح القطاع العام[4]، ولا بد للدولة ومن خلال الحكم الراشد التغلب على الولاءات الفرعية داخل المجتمع بشكل عام، وعكس ذلك فان الاتجاهات الانفصالية ستتطور، وتؤدي بالتالي الى ظهور أزمة الاندماج، وما لم يتم بناء روح المواطنة الشاملة من خلال توحيد الكيانات الاجتماعية والثقافية والسياسية، فستصبح المطالبة بحق تقرير المصير من قبل المجموعات الأثنية أمراً حتميا، نتيجة الفشل في التوفيق بين القيم، والمعتقدات، والمصالح السياسية، والإقتصادية

---

[١] صمويل هانتنتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلو عبود، ط١، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٣، ص٣٤.

[2] الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المصدر السابق، ص٩.

[3] أمين البار، دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ٢٠١٤، ص٣٣.

[4] الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المصدر السابق، ص٥.

المختلفة، وينتج عنه بالتالي الفشل في بناء الأمة، ويكون انحرافا في مسيرة التنمية بسبب الفشل في معالجة أزمة الاندماج[1].

والحكومات عندما تستجيب لمطالب الجماعات والإثنيات، وتبدي تجاوبها، وتؤكد حقوقها، الثقافية، وتوفر لها عوامل الاحترام، فان الأوضاع سوف تتحسن، أما عميات القمع التي تستخدمها يعض الحكومات، فان نجحت أحيانا، ولكن السوابق تشير الى ان المكاسب التي تحققها تلك الحكومات، تكون قصيرة الاجل، ذلك أنها تزيد الأحقاد، وتضيف بعدا جديدا على المعاناة، وتتحول الى غبن تاريخي، وتقود الى انفجار العنف في أشكال مختلفة، من التسلح وحرب العصابات، أو عمليات الاغتيال والقتل والإرهاب[2].

ومن أهم القضايا التي تبحث في دراسات السلام، هي المعرفة والمهارات المتصلة بحل النزاعات وما يتضمنه بالطبع نهج صنع السلام والتي يتحقق عبر الوساطة، والتفاوض، والحوار بين الأطراف، ليتسنى لهم تفهم احتياجات ومصالح الاخر، وإيجاد حلول مشتركة أو حلول وسط ترضيهم[3].

وليس بالضرورة ان تنتهي هذه الجهود، بحل النزاعات ولكنها تدفع الأطراف لإيقاف العنف، والتوجه الى طرق وأساليب للتفاهم وعقد الاتفاقيات بين الأطراف، وربما تحقيق المصالحة الوطنية، ومعالجة مشاكلهم بطرق ديمقراطية وتراعي حقوق الانسان، وتمنح الفئات المهمشة فرصة للمشاركة في الحكم وتقر بالهويات للأعراق والإثنيات المختلفة، ضمن إطار الدولة الواحدة، وتمنحهم الحقوق والحريات، للتعبير عن آرائهم، وتحرص على انصافهم وتوفر لهم الخدمات التي يشعرون أنهم حرموا منها، وكذلك العمل على وصولهم الى الموارد أو التويع العادل للثروات، وهذه جميعها ضمن معايير الحكم الراشد التي قدمنها في الفص الأول من هذه الدراسة.

الحكم الراشد وتحويل النزاعات الداخلية

تختلف طريقة التعامل مع النزاعات من مجتمع لآخر، حيث ان مجتمعات الدول النامية تعتبر النزاع حالة سلبية او سلوكا انفعاليا وتخريبيا، وتتعامل معه بالبقاء ضمن اجوائها كمشكلة قائمة، ولا

---

[1] بي. سي. سميث، كيف نفهم سياسات العالم الثالث-نظريات التغيير السياسي والتنمية، ترجمة خليل كلفت، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١١، ص ص٣٩٩، ٤٠٠.

[2] د. محمد أحمد عبدالغفار، المصدر السابق، ص ٢١٢.

[3] زياد الصمادي، المصدر السابق، ص٤٩.

تنظر الى الجوانب الايجابية التي تتولد عنها، مما يؤدي الى الارباك وضعف الاداء داخل المجتمع، والفشل في وضع الحلول المناسبة لها، اما المجتمعات في الدول المتقدمة، فهي تتعامل مع النزاع كونه حالة من حالات التحدي والتنافس البناء المشجعة لفتح آفاق جديدة امام المجتمع، وتحفزها للبحث عن حلول متقدمة ووضع آليات متطورة، وهذا يؤدي الى خلق بيئة تنافسية تتمكن من احتواء النزاع ضمن حدود معينة تحد من توسعه ليصل لدرجة الخطورة.

ولابد من تحقيق التنمية بمعناها الواسع في المجتمع الخارج من النزاع لضمان توفير الثقة بين أطراف النزاع، وتحقيق مصالح وتطلعات كافة الجماهير، وان الحكم الراشد يلعب دورا محوريا في دفع التنمية البشرية من خلال[1]:-

١. اتاحة قدرة أكبر للدولة في الوصول الى المواطنين وتحسين الإدارة العامة والاستخدام الفعال والإدارة الأفضل للموارد.

٢. تقوية إجراءات ومؤسسات ربط المجتمع بالدولة، وخاصة من خلال اتاحة قدر أكبر من المشاركة الشعبية، ومراقبة حقوق الانسان، والالتزام بالقانون، والإصلاح القضائي.

٣. تمكين المجتمع وممثليهم من الوصول للسلطة والتأثير في عملية صنع القرار، وذلك من خلال منظمات المجتمع المدني.

والحكم الراشد والتنمية المستدامة لا يمكن ان يتحققا الا على أساس منهج متكامل يضمن تطبيق معايير حقوق الانسان، ومن الشروط الأساسية لنجاح هذا المنهج، اعتماد وتطبيق حقوق الانسان، ومعايير الأداء وتحمى وتصان كمسؤولية قانونية، ويضمن مشاركة أصحاب الحقوق في وضع السياسات وتنفيذها، وكذلك ضمان الانفتاح والشفافية، في وضع تلك السياسات وتنفيذها، وانشاء اليات فعالة للرصد، تشمل الاليات الوطنية لرصد حقوق الانسان، ووسائط الاعلام الحر، ووضع اليات للشفافية تضمن أن الجهات المعنية تتحمل مسؤولياتها، ومنع الفساد، وتعريف الرقابة العامة[2].

---

[1] Bhtta, and others, On Governing and Milking Cows: Replicating, Good Governance Practices From East Asia, The Asian Journal of Public Administration, Vol.20, No.2, December 1989, p 126.

[2] الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المصدر السابق، ص٦.

والحكم الراشد يضمن مشاركة المواطنين في عملية اصدار القرارات، ومساهمة المواطنين هذه وبأسلوب ديمقراطي يتطلب أن يكونوا على مستوى معين من الوعي الاجتماعي، والدراية السياسية، ولا يمكن الوصول الى هذا الهدف الا برفع مستواهم عن طريق التربية والتعليم، وهما يقتضيان توفير مستوى اقتصادي متقدم، يهيئ مؤسسات التربية والتعليم والجامعات والمراكز الثقافية، ودور النشر[1].

ان مبادئ الحكم الراشد كالمسائلة وسيادة القانون، والشفافية، تخلق ما يسمى بالبيئة الممكنة، والتي تمكن من تحقيق التنمية ودعم النشاط الاقتصادي[2]، وممارسة الحكم الراشد في توفير الخدمات، هو عنصر أساسي لتحقيق التنمية، وبناء المؤسسات العامة في البلدان التي تعاني من النزاعات، فممارسة الحكم الراشد تعزز الفعالية والكفاءة لتقديم الخدمات الأساسية، مما يخفف من اثار النزاعات الداخلية، على التنمية، الاقتصادية والاجتماعية، ويسهم في بناء المؤسسات، العامة[3].

والتكامل بين أركان الحكم الراشد يضمن تنفيذ المناهج والسياسات التي تحقق التنمية وتحويل النزاعات الداخلية الى نزاعات بناءة، ويرى المحللون في دراسات السلام، بأن دور الدولة تغير من فاعل رئيس في صنع السياسات العامة، ووضع الخطط وتنفيذها، وحل المنازعات بين الفئات والطبقات المختلفة في المجتمع، لتصبح مجرد الشريك الأول بين شركاء متعددين، في إطار نوع من الحكم القائم على المشاركة، الذي يربط، الحكومات الوطنية، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني[4].

ومجتمعات ما بعد النزاع ومن خلال الحكم الراشد عادة تتعامل مع قضية الإثنيات من خلال برامج الاندماج الوطني وعبر الدستور، كما في حالة جنوب أفريقيا ودستور عام ١٩٩٦ والتي اعترفت بالتعددية اللغوية والثقافية، مع الحرص على وحدة شعب جنوب أفريقيا، وأن تنوعه الثقافي

---

[1] د. صادق الأسود، المصدر السابق، ص٢٤٠.

[2] أماني عبدالهادي الجوهري، المصدر السابق، ص٦٣.

[3] الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المصدر السابق، ص٦.

[4] أماني عبدالهادي الجوهري، المصدر السابق، ص٧٦.

واللغوي لا ينقص من قوة هذا الشعب ووحدته، ومع وجود مطالبات بجعل البلد ذات ثنائية عرقية أو إثنية، لم يتم تشكيل الوحدات الفدرالية على أسس قومية أو إثنية[1]،

في حين أن نتيجة النمو الاقتصادي يخفف من التوترات الاجتماعية، وقيام اجماع واتفاق الجميع على الأسس الجوهرية للمجتمع، ان التعايش السلمي بين مختلف الطبقات الاجتماعية يجعل بالإمكان قيام التنافس السياسي غير العنيف، فيحل النزاع ضد النظام (أي داخل المؤسسات المقبولة من الجميع) محل النزاع على النظام والادارة[2].

ولقياس مدى تقدم الحكم الراشد ومواجهته للنزاعات في الدول الافريقية بلورت اللجنة الاقتصادية الافريقية ثلاثة مؤشرات أساسية يتبين من خلالها أثر الحكم الراشد في حل النزاعات من خلال الالتزام بهذه المؤشرات وهي[3]:

١- مؤشر التمثيل: ويقصد به تمثيل الجماعات المختلفة في المجتمع بشكل عادل ومتساو، في هياكل الحكومة، وعملية صنع القرار، ويتضمن هذا العنصر، مؤشرات كمية، وكيفية تركز على شمول كافة الجماعات الاجتماعية، وتمثيل المرأة، ونتائج مشاركة هذه الجماعات، ودور الاعلام، وحرية الوصول الى المعلومات.

٢- الكفاءة المؤسسية: وتتضمن حكم القانون، وديناميكيات العملية التشريعية، واستقلالية وكفاءة القضاء، ووجود مؤسسات لتفعيل القوانين، ووجود مؤسسات للمراقبة، والمحاسبة، تتمتع بالمصداقية، والشفافية، ودرجة مشاركة المجتمع المدني، والقطاع الخاص، ودرجة اللامركزية، والقدرة على توصيل الخدمات العامة الى الفقراء.

٣- الإدارة الاقتصادية: وتتضمن كفاءة نظام التوزيع واستغلال الموارد، والاعتراف بدور القطاع الخاص، والالتزام بالحد من الفقر، والشفافية والمسائلة.

ونستنتج من هذا المبحث بأن للحكم الراشد أدوارا متميزة في إدارة وحل وتحويل النزاعات الداخلية، وذلك من خلال تطبيق معاييرها الأساسية وما يتضمنها من مؤشرات تفصيلية، والتي من خلالها تحقق توفير الأمن وتقليل العنف، وتقديم المساعدات الإنسانية، في مرحلة إدارة النزاع

---

(1) د. يوسف كوران، التنظيم الدستوري للمجتمعات التعددية في الدول الديمقراطية، مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠١٠، ص ص١٣٥- ١٣٦.

(2) د. صادق الأسود، المصدر السابق، ص٢٣١.

(3) أماني عبدالهادي الجوهري، المصدر السابق، ص ص١١١، ١١٢.

وحفظ السلام، وتضمن جمع الأطراف من خلال بناء الثقة بإقرار الهويات المختلفة، والتعامل الحكيم معها، وعبر منحهم فرصة التشارك، وحق التعبير، توفر البيئة المناسبة لبدء المفاوضات وتحقيق الحوار المجتمعي وبالتالي المصالحة الوطنية، مرورا بالعدالة الانتقالية، وهي المرحلة التالية للتعامل مع النزاعات الداخلية والتي تعتبر مرحلة حل النزاعات وصنع السلام، وفي مرحلة تحويل النزاعات الداخلية وبناء السلام، تؤدي أكثر الأدوار تميزا، بالالتزام بحقوق الانسان، وكفاءة الحكومة وفعاليتها، واستجابتها لمطالب الجماهير، عبر ضبطها وتنظيمها، ورؤيتها الاستراتيجية، وضمان مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني، وكل ذلك يضمن توجهها نحو تحقيق التنمية، مع ضمان محاربة الفساد "العائق الرئيسي للتنمية"، عبر الشفافية والمسائلة، وسيادة القانون.

المبحث الثالث: تحديات الحكم الراشد في العراق

ان التنوع والتعدد هي السمة البارزة للمجتمع العراقي عبر التاريخ، وكذلك منذ نشأة دولة العراق الحديث، وهناك اختلاف وتباين بين هذه المكونات المجتمعية حول السلطة، والمكانة، والثروة، والمعتقدات، من دين، ومذهب، وغيرها من الاختلافات، والتعارض بين هذه العناصر والأهداف، يصبح مصدرا للنزاعات الداخلية، بينما التكامل والتفاهم على هذه المطالب، يحول الاختلاف والتنوع الى مصدر للتعايش السلمي، والقوة الإيجابية، ويحقق التنمية في المجتمع[1].

ان المجتمعات الضعيفة والتي توصف بعدم وجود التناغم بين الدولة والمجتمع، تكثر فيها النزاعات، وبخاصة التي تضم جماعات غير متجانسة، وحيث لا تتوفر فيها حقوق المواطنة، على أساس من المساواة في القانون بشكل عام[2].

هنالك تحديات كثيرة تواجه الحكم الراشد في المجتمعات الخارجة من النزاعات مثل تحكم القلة بالمقدرات الاقتصادية والنفوذ السياسي، ومركزية الدولة وضعف القطاع الخاص، والطابع الأمني للدولة حيث الأجهزة الأمنية الضخمة والنافذة، واعتماد الاقتصاد على النفط والمساعدات، وتوقف الفرص الاقتصادية على محاباة المقربين بدلا من الكفاءة والمنافسة، التغيرات الديمغرافية وزيادة عدد الشباب، واستفادة بعض الجماعات من تخصيص الريوع والمحسوبيات والتحرر الاقتصادي المتعثر، والتحكم بالمعارضة وتقسيمها، والاستغلال غير الفعال للهيئات السياسية مثل الأحزاب والقوانين الانتخابية، وعجز المجتمع المدني، وتغذية الاستبداد والملكية المطلقة، والثقافة[3].

وسوف نبحث بتفصيل أكثر أهم التحديات التي تواجه الحكم الراشد في العراق، والتي أعاقت كثيرا برامج التنمية وبناء السلام في المجتمع، مع مرور عقد ونيف من السنوات على سقوط نظام حزب البعث العراقي، والوعود التي أطلقت ببناء دولة ديمقراطية تعامل الناس على أساس المواطنة، مراعية لحقوق الانسان، ويشارك فيه جميع مكونات الشعب.

---

(1) سامي إبراهيم الخزندار، المصدر السابق، ص ٥٣.

(2) د. محمد أحمد عبدالغفار، المصدر السابق، ص٢٠٠.

(3) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، مقومات الحكم، الأمم المتحدة، الوثيقة رقم E/ESCWA/ECRI/2013/4 نيويورك، ٢٠١٣، ص ٣٢.

١- الديمقراطية التوافقية

ان الشعب العراقي شأنه شان معظم الشعوب الأخرى، متعدد الأعراق والأديان والمذاهب والقبائل وغيرها من الإثنيات، ولو أحسن التعامل معها فانه سبب لإثراء المجتمع، اذ كما يقول المثل الإنكليزي "Unity is in diversity" أي الوحدة في التنوع، ولكن هذا لن يتحقق الاّ إذا تعاملت الدولة مع جميع مواطنيها بالمساواة في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص وتحقيق المواطنة الحقيقية[1].

وقد اعترف الدستور العراقي بالتعددية القومية والدينية والمذهبية، وجعل من اللغتين العربية والكوردية اللغتين الرسميتين مع الاعتراف بحق المكونات الأخرى تعليم أبنائهم باللغات التركمانية والسريانية والأرمنية(٢). ولكن العبرة لا تكمن في النصوص الدستورية لتحقيق التكامل الوطني، فالعراقيون لم يستطيعوا أن يجمعوا مصالحهم في بوتقة واحدة متكاملة، وهذا ما جعل تحقيق التكامل الوطني صعبا[٣].

والديمقراطية حسب المفهوم الغربي تعني حكم الأغلبية، وقد تتحول الأقلية إلى أغلبية أحيانا حسب نتائج التصويت الديمقراطية في الانتخابات، ولكن في المجتمعات المنقسمة تبعاً للقبيلة أو الدين أو الأثنية أو العرق، فإن الأقلية والأكثرية تظلان كما هي دون تغيير، وهذا من شأنه أن ينتج عنه تزايد في الاضطرابات، والتوترات، داخل الدولة، حيث تشعر الأقلية بأن التركيبة السكانية غير عادلة، وقد يتطور الأمر إلى استعمال القوة وتندلع النزاعات المسلحة، وتتزايد المطالب المتعلقة بحق تقرير المصير، لتغيير الوضعية الاجتماعية التي لا تتناسب مع تطلعات الإثنيات المختلفة داخل الدولة، سواء باستلام السلطة ومكاسبها، أو الحفاظ على الهوية الخاصة للاثنيات، كما شهدنا في الكثير من التجارب في أفريقيا[4].

وبالتالي فإن الانتخابات الديمقراطية التي تؤدي إلى إقصاء أثنية بحد ذاتها في الدول شديدة الانقسام، لا يكون حكم الأغلبية في مثل هذه الحالات حلاً، بل تخلق مشكلة متجذرة في المجتمع،

---

(١) د.عبدالخالق اسماعيل حسين، الأزمة العراقية-أسبابها وعلاجها، ورقة ضمن الملتقى الفكري الأول للنخب العراقية، وزارة الدولة لشؤون الحوار الوطني، بغداد، تشرين الأول ٢٠٠٩، ص١١.

(2) ينظر المادة (٤) فقرة (أولاً) من الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥.

(3) د. كاظم علي مهدي، التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٥٦، ٢٠١٣، ص١٣٨.

(4) د. مهند النداوي، الإتحاد الأفريقي وتسوية المنازعات، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٥، ص٢٣٦.

تتيح الهيمنة المستمرة لأثنية ما وإقصاء لأثنية أخرى، بما يعني حرمانها من السلطة وعدم التمكن من الدفاع عن تطلعاتها الأثنية مادامت أقلية في النظام السياسي الديمقراطي[1].

ولا شك أن أفضل نظام سياسي لبلد مثل العراق هو النظام الذي يراعي خصوصيات المجتمع العراقي، وأن يلتقي مع القواسم المشتركة للمكونات الاجتماعية، دون أن يلغي شخصيتها وتميزها، وأن يكون التنافس السلمي على السلطة والمشاركة فيها على نحو توافقي[2].

وهناك أربعة عناصر رئيسية تميز النظام التوافقي عن نظام حكم الأغلبية وهي[3]:-

١. حكومة ائتلافية واسعة تشمل حزب الأغلبية والأحزاب الأخرى.

٢. مبدأ التمثيل النسبي في الوزارات والمؤسسات والادارات.

٣. حق الفيتو المتبادل للاكثريات والأقليات على حد سواء، لمنع احتكار السلطة.

٤. الإدارة الذاتية للشؤون الخاصة لكل جماعة، من خلال الفدرالية أو الحكم الذاتي.

والديمقراطية التوافقية هو نموذج ملائم للبلدان المنقسمة اجتماعيا أو التي شهدت نزاعات تعود أسبابها إلى الانقسامات الاجتماعية، وقد لا تعكس بالضرورة الديمقراطية المتطورة كليا، والتي تقر المساواة التامة بين المواطنين من حيث الحقوق والواجبات، حيث أنها تستند أساساً على التمثيل النسبي للمجموعات الاجتماعية في المجتمع [4].

"ان الشعب العراقي منشق على نفسه وفيه من الصراع القبلي، والطائفي، والقومي أكثر مما في اي شعب آخر-باستثناء لبنان-وليس هناك من طريقة لعلاج هذا الانشقاق أجدى من تطبيق النظام الديمقراطي فيه، حيث يتاح لكل فئة منه ان تشارك في الحكم حسب نسبتها العددية"[5].

---

(1) دونالد هورويتز، الديمقراطية في المجتمعات المنقسمة: في دانيال برومبيرغ، التعدد وتحديات الاختلاف، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٧، ص ص ١٥٦- ١٥٨.

(2) د. حسن لطيف الزبيدي، نعمة محمد العبادي، ود.عاطف لافي السعدون، العراق والبحث عن المستقبل، ط١، المركز العراقي للبحوث والدراسات، النجف الأشرف-بيروت، ٢٠٠٨، ص٥٥٩.

(3) آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، ط١، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد-بيروت،٢٠٠٦، ص٤٧.

(4) إبراهيم البدوي وسمير المقدسي، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، ترجمة د.حسن عبدالله بدر، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص٢٠٦.

(5) د. علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، دار الحوراء، بغداد، ٢٠٠٥، ص٣٨٣.

وصحيح أن التوافقية ليست نظاما مثاليا، فقد يصدق القول على التوافقية بانه يحقق السلام السلبي فقط ولا يصل إلى درجة الاخاء والسلام الايجابي، ولكننا يجب أن لا نستهين بالتعايش السلمي الذي تحققه التوافقية فهو أفضل بكثير من السلام غير الديمقراطي ومن ديمقراطية غير مستقرة يمزقها التصارع بين القطاعات[1].

وهذا الوضع يطرح العديد من التساؤلات حول فكرة الديمقراطية التوافقية، وإمكانية نجاحها في الحالة العراقية وتحقيق نوع من الإستقرار السياسي، حيث ان المشكلة تكمن في الممارسة العملية والتي لا تتفق مع نصوص الدستور العراقي[2]، فمع أنه لم ينصّ على توزيع السلطة على أساس المكونات الطائفية، ولكن الممارسات التي سادت في العراق ثبتت الهويّة الطائفية، وقسمت المناصب السياسية الأساسية الثلاثة في البلد بين المكونات الثلاث الكبرى، فخُصّص منصب رئيس الجمهورية للكورد، ومنح منصب رئيس الوزراء للشيعة، فيما أعطي منصب رئيس البرلمان للسنَّة، وعزّزت النظم الانتخابية الواردة في قوانين الانتخابات، والتي تستند إلى التمثيل النسبي والقوائم الحزبية الطائفية إلى حد بعيد[3].

وبذلك أصبحت التوافقية في العراق وصفة مثالية للشلل بحيث جعل الوزراء مسؤولين أمام كتلهم وقادة مكوناتهم بدل البرلمان أو رئيس الحكومة، وأهدرت فيها الموارد الهائلة حيث فرضت المحاصصة وزراء محدودي الكفاءة، غير متخصصين بالأعمال التي أوكلت لهم، فضيعوا فرص الزمن والموارد، ونزلت التوافقية إلى كل المستويات، من وكلاء الوزراء والسفراء والمدراء والمستشارين، فلم يكف (٣٦) وزارة أوجدت لإرضاء الكتل، لا جدوى للكثير منها فتم إيجاد هيئات(مستقلة) قاربت (١٤) هيئة، تتكون كل منها من (٧) إلى (١١) من المفوضين ورئيس يتمتع أعضاؤها بامتيازات وكلاء وزارة ورئيسها بدرجة وزير[4].

---

(1) آرنت ليبهارت، المصدر السابق ، ص٨٢.

(2) مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الأمن والسياسة في العراق بعد الانسحاب الأمريكي، ١-٨-٢٠١٠، متاح على الانترنت:
http://acpss.ahram.org.eg/Articals.aspx?Gd=false&Serial=657093، آخر زيارة ٢٥-١٠-٢٠١١.

(3) Harith Hasan Al-Qarawee, Iraq's Sectarian Crisis: A Legacy of Exclusion, Carnegie Endowment for International Peace, Washington D.C, 2014, p5.

(4) جابر حبيب جابر، عرقنة الديمقراطية التوافقية، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١١١٦٣، ٢١ يونيو، ٢٠٠٩.

٢- التوترات الاثنية والمذهبية (الطائفية)

ان لممارسات تسييس الدين والطائفة دور أساسي في مسيرة التحول في البلدان العربية، وتحقيق الحكم الراشد، وتعني هذه الممارسات أن الهوية الدينية تصبح مصدرا لأنماط التنظيم والسلوك السياسي، وهي نوع من الارتباط الفطري والولاء السابق لمفهوم الدولة، وإذا كانت الولاءات الفطرية تقوض فعالية الحكومة، فمبدأ الانتماء الفطري يهدد وجود الدولة من أساسه[1].

يتفق أغلب الباحثين بأن طبيعة الأنظمة السياسية لها تأثير كبير على السياسة العامة التي تنتهجها في الدولة، حيث ينظر الى الأنظمة الشمولية على أنها مصدر رئيسي للنزاعات، بل وأنها وراء تزايد حدة النزاعات في المجتمع الدولي عامة، في الوقت الذي تعتبر الأنظمة الديمقراطية تمثل مصدرا للسلام من خلال قدرتها على حل مشكلاتها وتسوية نزاعاتها بالطرق السلمية وهو ما يعرف بالسلام الديمقراطي[2].

ولقد إستمرت التحالفات السياسية بين الأحزاب الفاعلة في العراق، ومنذ سقوط حكم حزب البعث عام (٢٠٠٣)، تبنى على أساس الاستقطابات الدينية، والطائفية، وليست السياسية، وهذا يتناقض مع روح الديمقراطية، ودولة القانون، والمواطنة التي تتطلب تشكيل التحالفات على اسس البرامج السياسية [3].

وتعمقت المحاصصة الطائفية في العراق إلى الحد الذي أهملت كثير من الكتل البرلمانية والحكومة مصالح المكونات التي تمثّلها، وركزت على منافعها الخاصة، وامتازت العملية التوافقية في العراق بعجزها عن احلال الإستقرار السياسي على الصعيدين الحكومي والبرلماني، فالحكومات يصعب تشكيلها بسبب اشتراط الحصول على أغلبية الكتل البرلمانية، وهذا الأمر لا يتحقق إلا بتوزيع المناصب فيما بينها على طريقة المحاصصة [4].

---

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، مقومات الحكم، المصدر السابق، ص ٣٤.

(2) Hazran Yusri, The Arab revolutions: a preliminary reading, Middle East Policy, vol19, No.3, Fall2012, p118.

(3) د. عبدالخالق اسماعيل حسين، الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق، ط١، دار ميزوبوتاميا، بغداد، ٢٠١١، ص٢٠٨.

(4) عبدالستار الكعبي, الديمقراطية التوافقية, العراق أنموذجا, الحوار المتمدن, العدد ٣٦٩٦, في ١٢-٤-٢٠١٢, متاح على الموقع الإلكتروني http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=303186, آخر زيارة ١٨-١١-٢٠١٣.

ولقد أعاقت التوتّرات الطائفية عمليات بناء الدولة وتسببت في زعزعة الإستقرار، ومع ذلك فان الحكومة لم تقم بمحاولات جادة للتغلّب على الانقسامات وبناء هويّة وطنية مشتركة، وعلى العكس فان العديد من الممارسات حتى الآن أدت إلى مزيد من تفتيت الدولة [1].

والممارسات التي نشهدها في واقعنا السياسي المنحدر من تبني الطائفية مؤلمة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد هيمنت ثقافة التهميش والاقصاء والتكفير والتخوين والاتهامات المتبادلة وتغذية التحريض واذكاء الكراهية، "ويذكرنا ذلك بمقولة هوبس: حرب الكل ضد الكل"، وقادت هذه التوجهات إلى الاحتقان السياسي والمجتمعي وإلى تقديم المزيد من القرابين البشرية خدمة للطبقة السياسية ودفاعا عن مصالحها[2].

"لم يقم نظام صدام حسين بتحقيق التجانس في المجتمع لكنه لم يفتّته كلياً، بدلاً من ذلك قام باحتكار الفضاء العام وجعل المجتمع العراقي غير مرئي لنفسه وللآخرين، وفي عام (٢٠٠٣) عندما انهارت أسطورة الوحدة الوطنية والمؤسسات التي يفترض أن تحميها، انكشفت تركيبة البلد وانشقاقاته وأصبحت مرئية للجميع، إن كتابة تاريخ العراق وخصوصاً على نحو يتناقض مع الرأي السائد اليوم، تشكل جزءاً من عملية مصالحة أوسع، وذلك عن طريق مساعدة المجتمع العراقي على تكوين صورة عن نفسه يمكنه في النهاية التعايش معها"[3].

ولقد تأثرت العلاقة بين السنة والشيعة في العراق بحالة التنافس الخارجي وتزايد النزعة الطائفية في الشرق الاوسط، وتعززت الأواصر الطائفية في هذه المنطقة متجاوزة الحدود الوطنية، ولذلك تعقدت الأمور بشأن ايجاد هوية وطنية عراقية، وغدت إيران اللاعب الإقليمي الرئيسي في السياسة العراقية، وذلك من خلال علاقاتها المميزة والمعقدة مع الأحزاب الإسلامية الشيعية وأيضاً عبر دعمها للحكومة التي يديرها الشيعة[4].

٣- الموروث الثقافي

إن النزاعات الداخلية أو الأهلية العربية ذات طبيعة معقدة أو مركبة فهي ذات طبيعة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ودينية، بأبعاد داخلية وخارجية، وكذلك ذات امتدادات تاريخية

---

(1) Harith Hasan Al-Qarawee, op.cit, p20.

(2) د. مهدي جابر مهدي، محنة العراق، مقال منشور لمؤسسة عرب دانمارك للإعلام، ١٣-١-٢٠١٣، متاح على الانترنت، http://arabdanmark.com، آخر زيارة ٢٠-٦-٢٠١٤.

(3) بيتر هارلينغ، العراق: ما لم تقل لنا كتب التاريخ، مجموعة الأزمات الدولية، بيروت، مارس ٢٠٠٨، متاح على الانترنت، http://www.crisisgroup.org/ar، اخر زيارة ١٥-٩-٢٠١٧.

(4) Harith Hasan Al-Qarawee, op.cit, p18.

وثقافية، ومن هنا فإن أسباب ومحركات النزاعات الداخلية العربية تتداخل مع هذه الطبيعة المركبة بكل جوانبها وأبعادها المشار إليها، وبروز النزاعات الداخلية ظاهرة دولية تربط "الإنسان ذاته" وفي مختلف بقاع العالم، ولكن حظ العالم العربي من هذه النزاعات غير قليل[1].

والعلاقات الاجتماعية والثقافية ذات الطابع العشائري والطائفي لا تزال تحتل موقعا أساسيا وصريحا في حياة المواطن العراقي السياسي والاجتماعي[2]، وتحد هيمنة انعدام الثقة من ولاء الفرد للجماعات السياسية والدولة، حيث يشعر الناس بولائهم لعشائرهم وقبائلهم واثنياتهم قبل الولاء للدولة[3].

٤- التدخلات الخارجية

قد يكون من أهم الأسباب التي أضعفت دولة العراق، وتفاقمت فيها النزاعات، هو توافق الكثير من الدول الإقليمية، وبتدخل مباشر من دول العالم باسم التحالف الدولي، لإنهاء نظام حزب البعث، بقيادة صدام حسين الذي دخل في عدة حروب إقليمية، ونزاعات مع دول المنطقة رغبة منه في توسيع قدراته، وحتى تغيير الخريطة السياسية للمنطقة سواء بالحرب المباشرة مع إيران أو احتلال الكويت أو النزاعات العديدة مع دول الخليج وسوريا[4].

"لقد كان العراق دوما بلدا يصعب حكمه، ومع الوقت أصبح بالتدريج أكثر صعوبة، ليس فقط بسبب الانقسامات الداخلية، وانما لان القوى الخارجية وجدت أنه من الصعوبة بمكان مقاومة التدخل في شؤون العراق الداخلية، منذ أوائل الستينات من القرن العشرين كانت كل دولة إقليمية مهمة تسعى من وقت لآخر(بما في ذلك إسرائيل والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة) لاستغلال الانقسامات الداخلية العراقية من أجل كسب استراتيجي"[5].

---

(1) عدنان السيد حسين (منسق) وآخرون، النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٩٣.

(2) د. محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي محدداته وتجلياته، ط٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص١٣.

(3) صمويل هانتنتون، المصدر السابق، ص٤١.

(4) سامي إبراهيم الخزندار، أسباب ومحركات الصراعات الداخلية، موقع الجزيرة، متاح على الانترنت:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/0F3A3346-A14E-48BD-9D9A-7063E2408465، اخر زيارة ١٠-١٢-٢٠١٧.

(5) ليام أدرسن و غاريث ستانسفيلد، عراق المستقبل: دكتاتورية ديمقراطية أم تقسيم، ترجمة رمزي ق. بدر، ط١، دار الوراق للنشر، لندن، ٢٠٠٥، ص ٣٥٠.

ولقد أدى الاجتياح الأمريكي للعراق إلى انهيار السلطة في البلد، وإلى جر دول الجوار وخاصة إيران والسعودية وتركيا إلى الداخل العراقي بطرق وحجج مختلفة ومربكة[1]، والتي شعرت بالتهديد اذا تحققت أية ديمقراطية في العراق وعملت على فشل المشروع [2]، واستغلت هذه الدول تعقيدات الوضع العراقي وخاصة التعدد المذهبي، ولخوفها من نجاح العملية السياسية في العراق، وخوفها من وصول عدوى الديمقراطية إلى بلدانها، لذلك ساهمت في تأجيج الفتنة الطائفية، من خلال دعم الطائفة التي تماثلها في المذهب[3].

ان احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والتدخلات الخارجية، ساهما في تمزيق البلد واستنزاف ثرواته، وفي وضع العراقيل امام التطور الديمقراطي والتعايش السلمي بين المكونات العراقية، وفي كل حالاته فقد انتهى بالتضحية بالشعب العراقي بعد أن يكون الطرف الاجنبي قد ساوم وحصل على مبتغاه من الأطراف الحاكمة[4].

واللاعبون الإقليميون بدلاً من أن يعملوا معاً في سبيل الوصول إلى وضع يتعايش فيه العراقيون جميعا، فإن تصرفاتهم "من خلال دعمهم لفصيل عراقي ضد فصائل أخرى" تنطوي على الحكمة التامة من نبؤة تحقق ذاتها: خطوات ستعمل على تسريع العملية ذاتها التي يزعمون أنهم يريدون تجنبها "انغماس العراق في مستنقع من الفوضى والانقسامات"[5].

وان ايران تحاول دائما استغلال حالة عدم الإستقرار في العراق وتزيد من دورها الإقليمي لعرقلة اي تحول قد يهدد مصالحها[6]، وبرز دور ايران في العراق عقب سقوط نظام حزب البعث عام ٢٠٠٣، بل أصبح اللاعب الرئيسي بعد الولايات المتحدة الامريكية[7]، ولقد أدى بروز دور

---

(1) بول سالم، الشرق الأوسط -مراحل تطور وتفكك النظام الإقليمي، أوراق كارنيغي، العدد ٩، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، بيروت تموز ٢٠٠٨، ص٢١.

(2) لاري دايموند، النصر المهدور -الاحتلال الامريكي والجهود المتخبطة لإحلال الديمقراطية في العراق، ط١، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠، ص ٤٨.

(3) د. عبدالخالق اسماعيل حسين، الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق، المصدر السابق، ص٢٢.

(4) سعد ناجي جواد، القضية الكوردية، دراسة منشورة ضمن كتاب برنامج لمستقبل العراق بعد انتهاء االاحتلال،ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص٢٧٦.

(5) مجموعة الأزمات الدولية، بعد بيكر-هاملتون: ما العمل في العراق، تقرير الشرق الأوسط، رقم ٦٠، عمان-بروكسل، ١٩ ديسمبر ٢٠٠٦.

(6) محمد احسان، كردستان ودوامة الحرب، ط١، دار الحكمة للطباعة والنشر، لندن، ٢٠٠٠، ص١٨١.

(7) د.عبدالوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٢٨٩.

إيران على الساحة الإقليمية والأحداث التي شهدها العراق، إلى توترات طائفية بين السنة والشيعة أمعنت في تفتيت العراق، وأجج نار الصراع الطائفي العنيف الذي لم يستثن اي منطقة بالبلاد[1].

وتشكل السعودية أحد الأطراف الفاعلة في التدخل في الشأن العراقي، وتدفقت أموالها لتمويل الأطراف المذهبية المناصرة وتجنيد الاتباع[2]،واتضح أن وضع العراق ما بعد سقوط نظام حزب البعث تخطى تهميش حزب البعث، واتجه نحو التهميش المتزايد للسنة لصالح الشيعة المدعومين من إيران، زادت مخاوف السعودية ودعمت المقاومة السنية، وشارك العديد من المتطوعين السعوديين في صفوف الجماعات المسلحة بحجة المقاومة، وطالبت السعودية بإعطاء دور أكبر للسنة في العراق [3].

والقيادات السياسية العراقية تتحمل جزءاً من المسؤولية فيما يحدث بشأن التدخلات الدولية، فالجماعات والقطاعات في المجتمعات التعددية ولإبعاد الكوارث عن مجتمعهم، يجب أن ينتبهوا إلى أن تطابق الانقسامات الداخلية مع الخطوط الدولية والإقليمية للنزاع، يؤدي غالباً إلى استنساخ وتوسيع النزاعات في الداخل ولا سيما في النزاعات الدينية والإثنية[4].

ان دول الجوار مثل ايران والكويت تحمل ثارات مع السلطة في العراق، وربما مع الشعب العراقي أيضاً، لما حصل من احداث الحروب السابقة -كما في الحرب العراقية الايرانية، وغزو الكويت- وما حصل فيها من تجاوزات وأعمال نهب وغيرها[5].

اما تركيا فلم تخفي يوما تخوفاتها تجاه ما يحدث في العراق، بالعكس فانها اشترطت حتى على امريكا عام (٢٠٠٣) بان اي تغيير يحصل في العراق يجب ان يستبعد تأسيس اقليات عرقية لدولة مستقلة، وكذلك منع ضم كركوك والموصل لاي منطقة قد تخضع للسلطة الكوردية، والحفاظ على كامل حقوق التركمان، والا فانه سيشكل سببا للتدخل العسكري من طرف تركيا[6]، وان إستخدام الأقليات ذات الأصل التركي في الدول المجاورة لتركيا يمثل"سياسة تركيا"، وتساعد حالة

(1) بول سالم، المصدر السابق، ص ص١٤، ٢٢.
(2) د.عبدالوهاب حميد رشيد، المصدر السابق، ص ٣١٠.
(3) بول سالم، المصدر السابق، ص١٨.
(4) آرنت ليبهارت، المصدر السابق، ص١٠٩.
(5) د.رباح مجيد الهيتي، انهيار سلطة الدولة في العراق، دار العراب للدراسات والنشر، دمشق، ٢٠١٠، ص٢٨٣.
(6) بيل بارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق-المشكلات والافاق المستقبلية، ط١، مركز الخليج للابحاث، دبي، ٢٠٠٦، ص ص٣٦،٣٥.

التفكك العراقي على المراهنة التركية بخصوص الاقلية التركمانية كورقة ضغط تستخدمها أنقرة عند الضرورة[1].

"ان ثوابت السياسة الخارجية التركية تجاه العراق تتمثل في الحيلولة دون تقسيم العراق على أساس طائفي أو عرقي، خشية أن يؤدي إلى ظهور دولة كوردية مستقلة، وعدم ضم كركوك إلى كوردستان سواء، بالاستفتاء أو بالقوة، وكذلك تصفية حزب العمال الكوردستاني وحرمانه من إيجاد ملاذ آمن له في جبال كوردستان، والدفاع عن حقوق الاقلية التركمانية، وحماية مصالحها الاقتصادية"، بالإضافة إلى دعم السنة العرب لكي لا ينفرد الشيعة بالحكم في العراق مما يؤدي إلى تقوية خصمها التاريخي ايران[2].

٥- فقدان الامن

تنشط الميليشيات والعصابات دائماً في المجتمعات عندما تفتقد الدولة لآلية توزيع عادل للثروة والفرص، وهذا يوفر المناخ المناسب أمام ولادة ظاهرة (إقتصاد النهب) حيث يؤدي العنف دوراً حاسما من جهة، وتتقاعس الدولة عن القيام بواجباتها في حماية مواطنيها من جهة أخرى.

"إن اندلاع العنف المذهبي في العراق عام (٢٠٠٦)، أدّى إلى تكاثر الميليشيات وتعزيز أوضاعها، وهي تبرر وجودها بالحاجة إلى "حماية المواطنين" من الاعتداءات الخارجية، لكن ذلك يتم في الواقع عبر إستخدام السلاح لأهداف أقل قيمة بكثير عما هو معلن، مثل نهب الثروات والنزاعات بين الميليشيات المتنافسة وعمليات الاغتيال لخصوم سياسيين وحتى لصحافيين معارضين، إلخ[3]".

لقد سعت الولايات المتحدة باحتلالها للعراق إلى بناء دولة جديدة صديقة لمصالحها في المنطقة، وتأهيلها لإحداث انقلابات في جميع البلدان المجاورة لها، إلا أن تجاهل وعدم فهم طبيعة المجتمع العراقي، بانقساماته العميقة، ومظالمه المكبوتة، وثقافة قيادة سياسية ترسخت فيه بحكم عقود من الحكم الاستبدادي، كل ذلك جعلت الإدارة الأمريكية تحقق شيئا مختلفا، وخلقت بيئة ولّدت استقطابا عرقيا وطائفيا مفرطا وميليشيات مسلحة وحرباً أهلية وعدم الإستقرار [4].

---

(1) د.عبدالوهاب حميد رشيد، المصدر السابق، ص ٢٩٥.

(2) روژهات ويسي خالد، مشكلة المناطق المتنازع عليها في العراق-اقليم كوردستان نموذجا، ط١، مطبعة جامعة دهوك، ٢٠١٢، ص١٨١.

(3) بيتر هارلينغ، العراق: ما يحول دون قيام دولة، مجموعة الأزمات الدولية، بيروت، ايلول ٢٠٠٦، متاح على الانترنت، http://www.crisisgroup.org/ar، آخر زيارة ٢٠-٨-٢٠١٧.

(4) يوست هيلترمان، العراق والتظاهر باحكام السيطرة، مجموعة الأزمات الدولية، بيروت، ٢٠ يناير٢٠١٧، متاح على الانترنت، http://www.crisisgroup.org/ar، آخر زيارة ٢٢ ٨-٢٠١٧.

"والدولة العراقية اصبحت منخورة من الداخل وفي غاية الضعف، وقد أصبحت ضحية للميليشيات المسلحة والقوى الطائفية وطبقة سياسية تقدم مصالح شخصية، على المصالح الوطنية البعيدة المدى لتصبح مشاركة في التدمير المأساوي للعراق، والقوى المسيطرة على الحكومة لا تختلف عن المجموعات التي تقاتلها فهي تعيش على سياسات الهوية والاستقطاب الجهوي، ودورة من العنف المكثف والعنف المضاد، وأخذ عدد من القادة السياسيين وعلى نحو متزايد يتحولون تدريجياً إلى أمراء حرب"[1].

وقد أتسم أمن العراق "بالهشاشة ونتيجة إستمرار الأسباب الهيكلية للعنف من دون أن تتم معالجتها بجدية، وتتمثل تلك الأسباب في انعدام الثقة، وإستمرار الاقصاء السياسي، والولاءات الطائفية الضيقة، واعتمدت الدولة العراقية على الوجود المادي للقوات الأمنية في المدن"، مع أن تلك القوات فشلت تماما في اداء مهامها في حماية المواطنين من العلميات الإرهابية، بالإضافة إلى ممارسات عنيفة تجاه المواطنين أنفسهم.

وإستمر ضعف أجهزة الأمن العراقية بسبب، تشكيلها المعتمد على الطائفة والفئات التي تدير الحكم مع الاقصاء الواضح للمكونات الأخرى وبخاصة السنة العرب، وأيضاً بسبب ضعف الولاء لدى عناصر هذه الأجهزة، فإما هم هاربون من البطالة، أو أن ولاءاتهم لطائفتهم وأحزابهم، والسبب الثالث هو اختراق هذه الأجهزة من قبل الميلشيات العائدة للأحزاب والقوى السياسية[2].

٦- الفساد

تزداد الفرص لممارسة الفساد في المراحل الانتقالية والفترات التي تشهد تحولات سياسية وإقتصادية واجتماعيه، وهو ما يلاحظ على الحالة العراقية حيث انتشر الفساد بشكل كبير بسبب ضعف الإطار القانوني والبناء المؤسسي الذي وفر البيئة المناسبة للفاسدين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة[3].

ولقد حاول الباحثون في مجال العلوم السياسية دراسة العلاقة بين الفساد والنظام السياسي، فتبين أن الفساد يؤدي إلى فقدان الشرعية بالنسبة لنظام الحكم، حيث تصبح النخبة الحاكمة جراء انتشار الفساد مجرد مافيا تبذل كل جهودها في خدمة مصالحها الشخصية أو الأحزاب والفئات التي

---

(1) مجموعة الأزمات الدولية، بعد بيكر-هاملتون: ما العمل في العراق، المصدر السابق.

(2) أحمد يوسف أحمد وآخرون، حال الامة العربية ٢٠١١-٢٠١٢: معضلات التغيير وآفاقه، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص٢٢٧.

(3) خديجة جمعة الزويني، الفساد وأثره في الموازنة العامة للدولة، مجلة الإدارة والإقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد ٧٣، ٢٠٠٨، ص١٢.

تنتمي اليها، وهو في الوقت نفسه يهدد السلوك الإجتماعي ويعتبر خروجا عن المألوف من القيم والمثل الإنسانية كما يعرفه علماء الاجتماع[1].

"والفساد السياسي يعبر عنه بممارسات يقوم بها السياسيون، وتستهدف التحايل إن لم يكن الخرق المباشر للقانون، عبر إساءة إستخدام السلطة، وتوظيفها لمصالح تقع خارج إطار الاختصاص القانوني، أو الإداري، أو التشريعي، ولا تنسجم مع مصالح الشريحة، أو الشرائح الاجتماعية التي يُفترض أن يسعى السياسي إلى تمثيلها، ولعل أخطر أنواعه يتمثل بتفضيل مصلحة الدول، والأطراف الخارجية على المصلحة الوطنية"[2].

ولقد تعرضت الخدمات العامة في العراق لخراب كامل، وشهدت الدولة ارتفاعاً هائلا في مستويات الفساد، وأجبرت الهيئات الرقابية على تقليص نشاطاتها مما ترك مؤسسات الدولة دون ضمانات فعالة ضد الفساد والاستغلال، ونتيجة لذلك تراجعت مخرجات الدولة بشكل جذري، رغم رفع الموازنات السنوية نظراً للارتفاع المستمر في أسعار النفط، وقد أسهم شلل الدولة في انتشار الفساد، والواسطة والمحسوبية، والمصالح الشخصية، وغيرها من الأنشطة الإجرامية في سائر مفاصل الجهاز البيروقراطي[3].

ان سبب تلاشي فرص الإصلاح، وتجدد الدولة التسلطية فيها، هو استشراء الفساد في الدولة، والمجتمع على حد سواء، وتحولت السلطة إلى اداة لتحقيق الغنى الفاحش لفئات سدت منافذ الحكم، واستخدمت مختلف طرق النهب للحفاظ على بقاءها في الحكم، وبخاصة في البلدان النفطية، ومع أن جميع انواع الفساد موجودة في هذه البلدان، الا أن الفساد السياسي هو الذي أوجد جميع الأنماط الأخرى، وحالة العراق وخرابه ناجم عن تفسخ الدولة لأسباب عديدة، ولكن يقف على رأسها الفساد، الذي زاد في تمزق المجتمع وابرز الانقسام والعنف الطائفي[4].

ويعاني العراق من الفساد بكل أنواعه (السياسي، والاداري، والمالي، والاقتصادي) بشقيه الكبير والصغير، وهو منتشر في كافة مرافق الدولة بدءاً من كبار المسؤولين إلى صغارهم، ولم تفلح جهود مؤسسات الرقابة في الحد من هذه الظاهرة، فمارست الادارات المتعاقبة نشاطاتها بدون

---

(1) د.مكي عبد مجيد، الفساد المالي والاداري في العراق-اسبابه ومخاطره، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد ٧، العدد ٢، ٢٠٠٩، ص١٩٧.

(2) د. أحمد سليمان الصفار، الفساد ودوره في نشوب النزاعات الداخلية، محاضرات غير منشورة في الديمقراطية وحقوق الإنسان، القيت على طلبة الدراسات العليا (الماجستير) في دراسات السلام وحل النزاعات، فاكولتي القانون والعلوم السياسية، جامعة دهوك، للسنة الدراسية ٢٠١١-٢٠١٢.

(3) مجموعة الأزمات الدولية، اخفاق الرقابة: حكومة العراق بلا ضوابط، تقرير الشرق الأوسط، رقم ١١٣، عمان-بروكسل، ٢٦ سبتمبر ٢٠١١.

(4) محمد حليم ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر.. الأسباب والاثار والاصلاح، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص ٥٢.

خوف من العواقب [1]، والغالبية العظمى من الجناة يفلتون من العقاب، وتشير التقارير بان المواطنون يدفعون الرشوة لإنجاز أبسط معاملاتهم بوجود البيروقراطية الشديدة[2].

وهكذا فالحكومة العراقية يسودها الفساد الواسع، والتطبيق المتقطع لحكم القانون، ومالم يخضع المسؤولون للمساءلة، وللعقوبات عند إنتهاك القانون، فان العراق يبقى بعيدا عن الإنتقال إلى الديمقراطية والحكم الراشد، وتستمر النزاعات بين الأطراف وبخاصة كون الفساد السياسي يتربع على عرش الفساد في العراق.

ولم يلمس المواطن العراقي جدية في تنفيذ الوعود الرسمية بشأن معاقبة الفاسدين والمقصرين، والذين اعلنت اسماؤهم على الملأ سواء في البرلمان أو من خلال تقارير الهيئات الرقابية، ما يشير بتحول قضايا الفساد إلى مشاريع للمساومات والمقايضات السياسية أكثر منها جرائم تستدعي التحقيق والقصاص العادل[3].

ولتحقيق الحكم الراشد، والإصلاح المؤسسي، والمجتمعي، واستئصال جذور الفساد لابد من الإصلاح السياسي بزيادة الرقابة البرلمانية والقضائية، ولكن وللأسف فان البرلمانات في المناطق العربية لا تفهم الإصلاح الاقتصادي، وانها بمثابة عائق امام التنمية الإقتصادية، حيث انها ضعيفة هيكليا تعتمد على السلطة التنفيذية ولا تستطيع معارضة سياساتها[4].

ولقد اخفق مجلس النواب العراقي في إصدار الكثير من القوانين المهمة، مثل قانون الأحزاب وقانون النفط والغاز وقانون المحكمة الاتحادية، وغيرها من القوانين التي وضعت مشروعاتها داخل أدراج اللجان البرلمانية، وعجز المجلس عن مراقبة الحكومة ومحاسبة المقصرين، بحيث تبادلت الكتل عملية التستر على أخطاء المسؤولين التنفيذين التابعين لها.

لا يوجد دور يذكر لمجلس النواب العراقي في إصلاح العملية السياسية، كما أن سجله في مجال التشريع مخيب للآمال، علاوة على أنه يواجه مهام صعبة في تمرير القوانين المحورية بسرعة[5]، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالنفط والغاز، والمحكمة الاتحادية، ومجلس الاتحاد،

---

(1) خديجة جمعة الزويني، المصدر السابق، ص١٤.

(2) Freedom House, Freedom in the World-Iraq 2012, report available at: ttp://www.freedomhouse.org/report/freedom-world/2012/Iraq, last visited 10-9-2017.

(3) لطيف القصاب، صراع مؤسستي الفساد والنزاهة وقوة الشعب، مركز المستقبل للراسات والبحوث، متاح على الانترنت: http://mcsr.net/activities/067.html ، آخر زيارة ١٦-١١-٢٠١٧.

(4) مروان المعشر، الحرية والخبز يسيران معا، مقال منشور، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد ٥٠، الرقم ١، واشنطن، مارس ٢٠١٣، ص١٥.

(5) يوست هيلترمان، العراق ضحية من: العنف أم السياسة، الشرق الأوسط، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، العدد ١٢٣٠٣، لندن، السبت ٤ أغسطس ٢٠١٢.

والموازنة العامة للدولة، وتنظيم الأحزاب السياسية وغيرها من القوانين الناظمة للمجتمع وكذلك التي ورد ذكرها في الدستور.

ولعل من أسوء ما يقوم به مجلس النواب في مجال الرقابة، وبسبب الممارسات التوافقية هو الخرق الفاضح للدستور العراقي بتمرير الموازنات للأعوام السابقة من دون اقرار الحسابات الختامية، والتغاضي عن المطالبة بها، حيث ينص الدستور (يقدم مجلس الوزراء مشروع قانون الموازنة العامة والحساب الختامي إلى مجلس النواب لإقراره)[1]، وهذا ما لم يتحقق لحد اليوم، بمعنى آخر لا حسابات ختامية للدولة العراقية منذ صدور الدستور[2]، وهذا يعني أنه لا وجود للرقابة المالية الحقيقية على تنفيذ الموازنة العامة للدولة.

وبهذا يتضح أن الفساد "وبخاصة الفساد السياسي" الذي انتشر في كافة المجالات، أحد الاسباب الرئيسية في عدم تحقق مستويات جيدة من التنمية وبكافة مجالاتها، وانه أثر سلبا على نشاطات وأعمال كل مؤسسات الدولة، وبذلك يشكل تحديا أمام أي تقدم ونمو في المجتمع العراقي، وبالتالي يمكن ان يكون العقبة الرئيسية أمام الحكم الراشد في العراق.

٧- عدم استقلالية القضاء

ان وجود قضاء مستقل يعتبر من أهم الوسائل الضرورية لتحقيق الحكم الراشد، سواء عن طريق رقابتها على القرارات الصادرة أو المخالفة للقوانين والحكم بالغائها، وكذلك من خلال رقابته على القوانين المخالفة للدستور[3]، ولكي يتمكن النظام الديمقراطي من تحقيق سيادة القانون وتوفير البيئة المناسبة لقيام البرلمان وممثلي المجتمع المدني بمساءلة الحكومة لا بد من ضمان وجود قضاء مستقل ونزيه[4].

ولقد أظهر النظام القضائي العراقي وخاصة المحكمة الاتحادية العليا "التي كلفت لتكون الحَكَم في الخلافات الدستورية" ضعفه الواضح تجاه الضغوط السياسية، فقضت المحكمة الاتحادية العليا في عدد من الخلافات الكبيرة بين البرلمان والمؤسسات الأخرى من جهة وبين الحكومة من

---

(1) دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥، المادة ٦٢.

(2) مهدي العامري، التجربة الديمقراطية في عراق ما بعد الاحتلال الامريكي، ٢١-٨-٢٠١١، متاح على الانترنت http://www.al-hasany.com/vb/archive/index.php/t-290384.html ، آخر زيارة ١٨-١١-٢٠١٧.

(3) د.رأفت دسوقي، هيمنة السلطة التنفيذية على أعمال البرلمان، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٦، ص٩٦.

(4) ساندرا داي أوكونور، استقلال النظام القضائي، المصدر السابق، ص٢٢.

جهة ثانية بطريقة أطلقت يد السلطة التنفيذية لتحكم وتدير الدولة كما تشاء بدون إعاقة من المؤسسات الرقابية[1].

فعلى سبيل المثال ومع أن اقتراح القوانين هو حق أصيل للسلطة التشريعية وأعضائها ضمن قواعد يحددها الدستور[2]، الا أن المحكمة الاتحادية قضت في قرارها في (٢٦ اب ٢٠١٣) بالإضافة إلى القرارات السابقة (القرار رقم ٤٣، ٤٤ لعام ٢٠١٠) الصادرة من المحكمة بحرمان البرلمان من هذا الحق الدستوري(*)، والزامه برفع مقترحات القوانين إلى السلطة التنفيذية لتعديلها والموافقة عليها ثم ارسالها للبرلمان لأخذ الصياغات التشريعية، وتعطيل هذا الحق من قبل المحكمة الاتحادية يعتبر تعطيلاً لإرادة المشرع الدستوري وهذا لا يقع ضمن إختصاص المحكمة، وهذا بالطبع يزيد من المركزية وتتجاوز مبدا الفصل بين السلطات التي هي أساس الديمقراطية والحكم الراشد[3].

وتدخلت المحكمة الاتحادية أكثر من مرة بشأن إستجواب السادة الوزراء من قبل مجلس النواب، بالحكم على عدم مشروعية الإستجواب أو أنه لم يستوفِ الشروط، مع أن الشروط وردت في النظام الداخلي لمجلس النواب، وإستناداً اليها وضمن صلاحيات هيئة رئاسة البرلمان فقد تقرر إستجواب وزير الشباب والرياضة على سبيل المثال، وكذلك وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وبسبب تدخل المحكمة الاتحادية أربكت عمل المجلس واعتبرت الاستجوابات لها دوافع سياسية، وان كانت قد بتت في الأخير بصحة الإجراءات بالنسبة لوزير الرياضة والشباب[4].

وختاما يمكن أن نلخص بعض التحديات المشتركة لمجتمعات ما بعد النزاع من خلال رؤية البنك الدولي من جانب((٥))، وكذلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ضمن تقرير لها في الاجتماع

---

(1) مجموعة الأزمات الدولية، اخفاق الرقابة: حكومة العراق بلا ضوابط ، المصدر السابق.

(2) د.عمرو هاشم ربيع واخرون، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الانتخابية والبرلمانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٣٦.

(*) حيث أن الدستور وفي المادة ٦٠/ ثانيا يعطي الحق لعشرة أعضاء مجلس النواب أو إحدى لجانه بتقديم مقترحات القوانين.

(3) د. وائل عبداللطيف، المحكمة الاتحادية العليا تعطل الإختصاص التشريعي لمجلس النواب، المواطن نيوز، ١٩-٤-٢٠١٣، متاح على الانترنت ، http://www.almowatennews.com/index.php/2013-04-19-21-34-45/5057-2-2.html، آخر زيارة ١٣-٩-٢٠١٧.

(4) ينظر مجلس النواب العراقي، الدورة الإنتخابية الثانية، السنة التشريعية الثالثة، الفصل التشريعي الثاني، محضر جلسة رقم(٢)، الإثنين ٢٠١٢/١٢/٢٤، والمصدر نفسه، الجلسة رقم (١٠)، السبت ٢٠١٣/٢/٥).

(5) Elizabeth Ferris, Peace, Reconciliation and Displacement, the Brookings Institution-University of Bern, JULY 2009, available at: http://www.brookings.edu/~/media/research/files/speeches/2009/7/07%20internal%2

الأول للحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدولة ليومي (٩-١٠) نيسان لعام (٢٠١٠) في (تيمور الشرقية)، حيث يشير إلى ان المشاورات الحوارية، والمسوحات الميدانية، وغيرها من الوثائق الأكاديمية والبحوث تسلط الضوء على عدد من التحديات الشائعة التي تواجه بناء السلام وعمليات بناء الدولة، وكذلك الدعم المحلي والدولي لأهداف بناء السلام وبناء الدولة ومنها[١]:-

١. عدم وجود رؤية مشتركة حول مفهومي السلام والتنمية.
٢. التوازن الصعب بين الأهداف قصيرة الأجل والطويلة الأجل.
٣. ضعف التخطيط الاستراتيجي وتحديد الأولويات.
٤. انخفاض معدلات التنفيذ.
٥. هيمنة النخب، ولا سيما الجيش، وما يسمى بحكومة الأثرياء أيضاً.
٦. عمليات توطيد السلام الهشة، وإستمرار المنافسات المحلية بين الأعداء السابقين.
٧. ضعف الثقة بين الجهات الفاعلة السياسية، والاجتماعية، والإقتصادية.
٨. ثقافة العنف الموروثة من الحرب مقرونةً بوفرة الأسلحة قد تؤدي إلى نطاق واسع للإجرام.
٩. ضعف القدرات القضائية، والمالية، والضريبية، والإدارية، والتنظيمية للدولة وهياكلها.
١٠. المركزية في المناهج وعدم مشاركة الأطراف.
١١. ضعف في التواصل بين الجهات.
١٢. الممارسات التمويلية غير فعّالة، مع ضعف في التمويل الدولي.
١٣. ضعف المساءلة بين الشركاء الوطنيين والدوليين.
١٤. الفشل في تحديد الأسباب الكامنة أو الجذرية للصراع ومن ثم معالجتها[٢].
١٥. الافراط في الاعتماد على الأطراف الخارجية.
١٦. فقدان الشرعية للحكومة والمؤسسات المستحدثة في أعين المتلقين والفئات المستهدفة.
١٧. عدم وجود اتفاق على قبول الأدوار والمسؤوليات للتنفيذ من قبل أطراف النزاع.

0displacement%20ferris/0707_internal_displacement_ferris, last visited 5-11-2016, p5.

(1) OECD, Peacebuilding and Statebuilding Priorities and Challenges, International Dialogue on Peacebuilding and Statebuilding, first meeting, Dili, Timor-Leste, April 2010 P41.

(2) Dan Snodderly, op.cit, p58.